وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم تجارية
رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

عنــوان الموضـوع:

أثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية

دراسة ميدانية لعينة من مسيري مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

إعـداد الطالبة :
- شيماء شنوف

إشراف الدكتورة:
- سامية خرخاش

نوقشت وأجيزت علنيا يوم الأربعاء 20 جوان 2018 بتقدير مشرف جدا

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
حجار مبروكة	جامعة المسيلة	رئيسا
سامية خرخاش	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
جعيجع نبيلة	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله في الأولى والأخرة سبحانه مسير كل خير، وصاحب كل فضل موفقي لإنجاز هذا العمل

كما أخص بالشكر إلى استاذتي الدكتورة سامية خرخاش المشرفة على الرسالة، التي أولت إهتماما كبيرا بهذه الرسالة ومتابعتها الدؤوبة ونصائحها .

كما أشكر المؤسسات التي تعاونت معنا في تعبئة الإستبانة

كما أشكر السادة المحكمين الذين قاموا بتحكيم الإستبانة

كما أشكر كل من ساهم سواء من قريب أو من عيد للإنجاز هذا العمل المتواضع

لكم مني جميعا جزيل الشكر والإمتنان

والله ولي التوفيق

شيماء

فـــهرس
المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
البسملة	
كلمة شكر	
الاهداء	
مقدمة	أ-هـ
الجانب النظري: مدخل للتمويل الدولي والتجارة الخارجية	
تمهيد	**06**
1-مدخل نظري حول التمويل الدولي	**07**
1-1نشاة وتطور التمويل الدولي	**07**
1-2تعريف التمويل الدولي	**09**
1- 3اهمية التمويل الدولي	**10**
1-4 دوافع التمويل الدولي	**12**
2 مصادر التمويل الدولي ومؤسساته	**13**
2-1مصادر التمويل الدولي	**13**
2-2اشكال التمويل الدولي	**15**
2-3ميزان المدفوعات والتمويل الدولي	**17**
2-4مؤسسات التمويل الدولي	**20**
3عموميات حول التجارة الخارجية	**24**
3-1مفهوم التجارة الخارجية	**24**
3-2اهمية التجارة الخارجية	**25**
3-3اسباب قيام التجارة الخارجية	**26**
3-4العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	**26**
4اليات التمويل الدولي المعتمدة في الجزائر	**27**
4-1اليات تمويل قصيرة الاجل	**27**

4-2اليات التمويل متوسطة الاجل	**31**
4-3اليات التمويل طويلة الاجل	**32**
خلاصة	**34**
الجانب التطبيقي: دراسة ميدانية لعينة من مسيري المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	**36**
1منهجية البحث واجراءات الدراسة الميدانية	**37**
1-1مقياس متغيرات الدراسة	**37**
1-2معيار القياس ومسطرة القياس	**37**
1-3صدق اداة الدراسة	**38**
1-4ثبات اداة الدراسة	**38**
1-5المعالجة الاحصائية	**39**
1-6صعوبات البحث	**39**
1-7مجتمع وعينة البحث	**39**
2 عرض وتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات	**40**
2-1وصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة	**40**
2-2اختبار فرضيات الدراسة	**44**
2-3تحليل فرضيات الدراسة	**48**
الخاتمة	**56**
المراجع	**59**
الملاحق	**63**
فهرس المحتويات	**74**

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من نزلت في حقهما الآية الكريمة قال تعالى (وبالوالدين احسانا)

والديا الكريمين

إلى كل من كله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون إنتظار، إلى من أحمل إسمه دون إفتخار قدوتي أطال الله في عمره والدي الغالي

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب، وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود

أمي الحبيبة

إلى من شاركتهم فرحي وحزني، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء أخواتي فاطمة الزهراء، أمينة، حميدة، أسماء إلى أختي هاجر وزوجها

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما

إلى أخوالي وأخص بالذكر خالي العزيز إبراهيم

إلى خالتي الحبيبة الغالية على قلبي نسيمة وأبناءها أميرة، أميمة، أيوب، وأريج

إلى عمتي وأعمامي

إلى رفيقات الدرب: خديجة، نسيمة، سلمى

إلى كل الصديقات الغاليات الذين شاركوني في مشواري الدراسي

إلى كل من ساعدني في إنجاز رسالتي سواء من قريب أو من بعيد

إلى كل طالب علم

إلى كل طالب دفعة سنة ثانية ماستر مالية وتجارة دولية

شيمـــــــاء

مقدمـــة

مقدمة

في إطار التغيرات الحديثة والمتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي ظل ما يسمى بالعولمة أضحت دراسة التمويل الدولي تشكل إحدى أهم مرتكزات العلاقات الاقتصادية بين الدول، فكل تمويل أجنبي يأتي إلى الاقتصاد الوطني لابد وأن يحصل على سعر لقاء ما يصنعه من موارد اقتصادية تحت تصرف الدولة، ومن هنا فإن سياسة التمويل المثلى يجب أن تهدف إلى تعظيم الفرق بين تكلفة رأس المال الأجنبي وعائد على المستوى الوطني، ولا يقتصر العائد هنا على العائد المباشر للمورد الاجنبي، وانما يجب أن يمتد نطاق التعظيم إلى الأخذ بعين الاعتبار المورد حتى تأتي قائمة الأرباح والخسائر، فالتمويل الدولي يدرس ديناميكيات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي وتأثيراتها على التجارة الخارجية، ويدرس أيضا المشاريع الدولية والاستثمارات الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، ونظرا لأهمية التجارة الخارجية في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بما تتيحه من فتح أسواق جديدة وتشجيع عمليات الاستثمار، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية فكل من عمليات الإستثمار والتنمية الإقتصادية لن تتم بشكل تام ما لم يرافقها التمويل الدولي وخصوصا الدول النامية.

أولا: الإشكالية

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يؤثر التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية ؟

تفرعت من الاشكالية السابقة الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية ؟

2- ما مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية ؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية تعزى للبيانات الشخصية؟

ثانيا: الفرضيات

على ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- يساهم التمويل الدولي بدرجة متوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية.

2- التمويل الدولي له تأثير إيجابي في التجارة الخارجية الجزائرية.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

يمكن أن نجوز أسباب اختيار الموضوع في ما يلي:

- توفر مراجع جديدة حول الموضوع ؛
- اهمية الموضوع على الساحة الدولية ؛
- حداثة الموضوع؛
- إثراء المكتبة بمرجع جديد لمساعدة الطلبة على التحصيل العلمي الجيد.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى التعرف على التأثير الذي يحدثه التمويل الدولي للتجارة الخارجية بحيث يختلف هذا التأثير باختلاف مزايا ومقومات كل اقتصاد؛

- ✓ محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة؛
- ✓ تقديم اهم التقنيات والأليات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية.

خامسا: الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات السابقة التي درست التمويل وهذا يعود إلى أهميته الكبيرة في مختلف المجالات:

* دراسة بوطالب لحظر(2015) تحت عنوان **التمويل الخارجي لميزانية الجماعات الإقليمية وأثارها في التنمية المحلية**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه التمويل الخارجي لميزانية الجماعات الإقليمية في دفع عجلة التنمية وتحسين ظروف المواطن، وأن الدراسة تخص الخلية الأساسية للجماعات الإقليمية، ألا وهي التمويل الخارجي لميزانية الجماعات الإقليمية خاصة الإعانات الخاصة، وأن الإعانات

الخاصة عن طريق المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي للتنمية لم تأخذ القسط الكافي من الدراسة والتحليل، وتوصلت إلى أهم النتائج وهي أن التمويل الخارجي للجماعات الإقليمية المصدر الأساسي لتمويل البرامج التنمية المحلية، وإن توفر ميزانية الجماعات الإقليمية على موارد ذاتية يعتبر أمرا ضروريا لتجسيد نظام اللامركزية وهذه الموارد الذاتية تعتبر مصدر أساسي لتمويل ميزانياتها المحلية.

*دراسة فائق حسن جاسم تحت عنوان **دور التمويل الدولي في أداء الاقتصاد العراقي** حيث هدفت هذه الدراسة إلى أن بناء القدرات وتطوير المؤسسات عنصران ضروريان للغاية في عملية رفع مستوى الأداء الاقتصادي بالاعتماد على التمويل الدولي وتشجيع روابط متينة مع الشركاء الأجانب وبالذات شركات المتوسطة والصغيرة من أجل رفع سلسلة القيمة في صناعات مختارة تملكها العراق وتوصلت الى أهم النتائج وهي أن الشركات الحكومية تنقصها التقنيات الحديثة والتمويل الدولي يمتلك هذه التقنيات لذا يمكن تأسيس شراكة بين الموارد المحلية غير المستثمرة والتقنيات الحديثة ورأس المال الذي يحمله التمويل الدولي لرفع مستوى الأداء الاقتصادي.

***ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة:** هو أن هناك اختلاف في المتغير التابع كون الدراسات السابقة ركزت على دراسة التمويل الدولي ومدى تأثيره على التنمية وعلى الاقتصاد، أما دراستي ركزت على التمويل الدولي ومدى تأثيره على التجارة الخارجية.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: ستجرى هذه الدراسة في مؤسسات condorولاية برج بوعريريج ومؤسسة algal و lafarge بولاية المسيلة.

الحدود الزمانية: إمتدت دراستنا الميدانية من 10افريل 2018 إلى غاية 06 ماي 2018.

الحدود الموضوعية: حيث تم تسليط الضوء على التمويل الدولي بمختلف أشكاله و كذلك التجارة الخارجية.

سابعا: منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات المذكورة والوصول إلى الأهداف المرجوة، اتبعنا الأسلوب الوصفي التحليلي وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يرتكز على معلومات كافية حول الظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة، والمنهج المتبع هو مسح المجتمع المحلي موظفا الاستبيان كأداة لجمع المعلومات.

كما إستخدمنا الإستبانة فهي تشكل إحدى الوسائل الهامة لجمع المعلومات حول مشكلة الدراسة، تم تصميمها بناء على متغيرات المشكلة بعد مراجعة أصحاب الخبرات السابقة والمعنيين وعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في هذا المجال، حيث قمنا بإنجاز استبيان وتوزيعه على مسيري عينة من مؤسسة condor ومؤسسة algal ومؤسسة lafarge، قصد معرفة اتجاهاتهم حول تأثير التمويل الدولي على التجارة الخارجية.

أما بالنسبة للتوثيق فاتبعنا طريقة APA لجمعية علماء النفس الأمريكيين التي تعتمد على التوثيق في المتن.

ثامنا: مصطلحات الدراسة

التمويل الدولي: التمويل الخارجي؛

المساعدات الخارجية: المنح والمشاريع المقدمة من الجهات المانحة؛

الهيئات والتبرعات المقدمة من الدول الخارجية الإقليمية سواء النقدية أو العينية؛

مؤسسات التمويل الدولي: مؤسسات معنية بقضايا التمويل.

التجارة الخارجية: هي إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين دولتين أو أكثر

تاسعا: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى جزئين الجزء الأول نظري تناولنا فيه ماهية التمويل الدولي تطرقنا فيه إلى نشأة التمويل الدولي وتعريفه وكذا اهميته ودوافعه، ثم نتطرق إلى مصادر التمويل الدولي ومؤسساته، ونتناول فيه مصادر التمويل وأشكاله وميزان المدفوعات وكذا أهم مؤسسات التمويل الدولي، ثم نتطرق إلى عموميات حول التجارة الخارجية بحيث تناولنا فيه مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها وكذا العوامل المؤثرة فيها، ثم نتطرق إلى أليات التمويل المعتمدة في الجزائر سنتناول فيه أليات التمويل القصيرة الأجل وكذا أليات

التمويل المتوسطة وطويلة الأجل والجزء الثاني تطبيقي دراسة الحالة تم توزيع استبيان على مؤسسة القال بليس ولافارج هولسيم وكوندور وختمنا دراستنا بخاتمة تتضمن نتائج وتوصيات وافاق الدراسة.

الجانب النظري

مدخل للتمويل الدولي والتجارة الخارجية

تمهيد

إن للتمويل الدولي أهمية كبيرة في الدراسات المصرفية، وخاصة بعد التطورات الكبيرة التي شهدها العالم خلال العقود الاخيرة، حيث يدرس التمويل الدولي ديناميكيات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي وتأثيراتها على التجارة الدولية ويدرس أيضا المشاريع الدولية وتدفقات رؤوس الاموال.

سنتناول في هذا الجانب النظري عموميات حول التمويل الدولي، ثم مصادر التمويل الدولي ومؤسساته، ثم نتناول عموميات حول التجارة الخارجية وفي الأخير أليات التمويل الدولي المعتمدة في الجزائر.

1- مدخل نظري حول التمويل الدولي

سنتناول في هذا الجزء ما يلي:

1-1- نشأة وتطور التمويل الدولي

مر التمويل الدولي بعدة مراحل أهمها: (فليح حسن خلف،2004، ص ص42-53 بتصرف)

أولا: التمويل الدولي في بدايات التطور

مثلت الثورة بدايات التطور الحديث الواسع في اقتصادات الدول، وبالذات الدول الاوربية التي كانت محددة والتي تهيأت لها ظروف وإمكانات التطور، ولم يتحقق مثل هذا التطور في الدول الأخرى والتي تكون معظم دول العالم لعدم توفر الظروف والإمكانات التي يمكن أن تتيح لها تحقيق التطور، ولذلك وجدت مجموعتين من الدول: وهي مجموعة الدول المتطورة قليلة العدد ومجموعة الدول غير المتطورة الكبيرة العدد، وفي ظل الأوضاع التي سادت بدايات التطور هذه مع الثورة الصناعية، لم تبرز حاجة ملموسة للتمويل الدولي لأسباب عديدة من بينها ما يلي:

- اعتماد الدول المتقدمة أو التي استطاعت تحقيق تطور نسبي فيها على ما توفر لديها من موارد محلية؛
- أسهمت الموارد التي تم إستنزافها وسحبها من الدول الأخرى وبصورة واسعة وبدرجة كبيرة؛
- لم تتوفر لدى الدول المتقدمة في تلك الفترة فوائض مالية تزيد عن حاجتها؛
- عدم إتجاه الدول الأخرى نحو تحقيق التطور النسبي فيها؛
- لم تتواجد أو لم تتطور مؤسسات كافية للتمويل الدولي.

ثانيا: التمويل الدولي حتى الحرب العالمية الاولى

كما تبين أنفا لم تكن للتمويل الدولي أهمية واضحة ودور يذكر في العلاقات بين الدول، حيث لم تكن هناك حاجة واسعة لرؤوس الأموال، وكذلك عدم وجود القدرة على توفير العرض الكافي منها بداية القرن التاسع عشر، إلا أن حركة رؤوس الأموال وبالذات من خلال الإستثمارات الأجنبية برزت بعد ذلك وإتسعت لأسباب عديدة من بينها ما يأتي: : (فليح حسن خلف،2004، ص45)

- أن تحقق التطور النسبي في بعض الدول والحاجة لإستمراريته وتوسعه، يقضي البحث عن المستلزمات المطلوبة لضمان الإستمرار والتوسع لعملية التطور هذه؛
- تراكم مدخرات لدى الطبقات والفئات الجديدة؛

- ظهور ونمو أسواق رؤوس الأموال الدولية؛
- ظهور ونمو أدوات مالية تسير وتسهل حركة رؤوس الأموال بين الدول.

ويتضح من توجه الإستثمارات الأجنبية وجود تباين في هذا التوجه، يتضمن تركز الإستثمارات نحو دول ومناطق محددة دون التوجه بشكل مماثل إلى دول ومناطق أخرى كما يلي: :

- إن النسبة الاكبر من الإستثمارات الخارجية إتجهت إلى الدول المتقدمة؛
- حصلت أمريكا على ثلثي الإستثمارات التي إتجهت إلى أمريكا الشمالية، في حين لم تحصل كندا إلا على الثلث المتبقي من هذه الاستثمارات؛
- إتجاه نسبة مهمة من الإستثمارات وبدرجات متفاوتة إلى الدول النامية؛
- إرتفاع حصة أمريكا اللاتينية وبالذات إلى دول معينة منها: وهي البرازيل والأرجنتين المكسيك؛
- إنخفاض حصة أفريقيا بشكل ملموس من الإستثمارات الخارجية؛
- حصلت أستراليا على النصيب الأكبر من إجمالي الإستثمارات الخارجية التي إتجهت نحو جزر المحيطات.

إضافة إلى عوامل الجغرافيا ذات الصلة بدول ومناطق الجوار والتي لعبت دورا مهما في حركة ووجهة الإستثمارات الأجنبية هذه حيث يتبين منها ما يلي:

- إتجهت الإستثمارات الأجنبية البريطانية وخصوصا بعد عام 1870 نحو مستعمراتها والدول التابع لها؛
- إتجهت الإستثمارات الفرنسية ذات الوجهة، حيث بدأت بالتوجه في البداية نحو أوروبا ثم إتجهت بعد ذلك إلى المناطق التابعة إقتصاديا وسياسيا إلى فرنسا؛
- كانت الحوافز للإستثمارات الألمانية أقل لأن أسعار الفائدة في ألمانيا كانت أعلى باستمرار؛
- إن أمريكا رغم كونها مستوردة لراس المال في تلك الفترة إلا أنها وجهت إستثمارات خارجية إلى كندا وإلى دول أمريكا اللاتينية للإستثمار في المناجم ومشروعات الصناعة الإستخراجية والزراعية.

ثالثا: الإستثمارات الخارجية لفترة ما بين الحربين

أفرزت هذه المرحلة نتائج إقتصادية هامة تمثلت في الأتي: : (فليح حسن خلف،2004، ص51)

- بروز أمريكا كأكبر دولة مصدرة للإستثمارات الخارجية نتيجة نمو قواها الإنتاجية وضعف تأثرها بالحرب الأولى وتوجه الإستثمارات الخارجية الأمريكية نحو إقراض حلفائها الأوروبيين الذين أثرت عليهم الحرب؛
- تراجع بريطانيا إلى المركز الثاني وتلتها في ذلك فرنسا نتيجة تأثر إقتصاد هاتين الدولتين سلبا بالحرب؛
- خروج الدول الثلاث المذكورة وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهي مدينة إلى أمريكا؛
- حافظت الإستثمارات الخارجية على طابعها في الدول التابعة المتمثل بالإستثمار في الإنتاج الأول في البنية التحتية؛
- تزايدت خلال هذه الفترة أعباء خدمة الديون على الدول النامية التي إعتمدت في تسديدها على الإقتراض من جديد.

رابعا: التمويل الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

تراجع التمويل الدولي بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية بسبب الأوضاع التي سادت خلال تلك الفترة، والتي إتسمت بأثار سلبية بالغة على الدول التي إشتركت في الحرب بصورة مباشرة، وإمتدت هذه الأثار حتى تلك الدول التي لم تشترك بها مباشرة ومن جوانب التمويل الدولي لفترة ما بعد الحرب ما يأتي:

- تركز معظم جوانب التمويل الدولي على إعادة ما دمرته الحرب العالمية الثانية؛: (فليح حسن خلف،2004، ص52)
- أحداث التطور في امريكا حيث إتسع الإنتاج في أمريكا إعتمادا على تصريف هذا الإنتاج في أوروبا من خلال المشروع؛
- أصبح الإستثمار الأجنبي في الدول النامية أقل أهمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛
- إنخفضت القروض الأجنبية الخاصة الممنوحة إلى الدول النامية إلى مستويات متدنية جدا.

1-2- تعريف التمويل الدولي

هناك عدة تعاريف للتمويل الدولي نذكر أهمها في ما يلي:

- يعرف التمويل الدولي على أنه: "إنتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة ويتكون المصطلح من كلمتين، حيث تشير كلمة التمويل إلى ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنا بالقدر المطلوب منه، ونتيجة ذلك هو حدوث والطلب من رأس المال ويستدعي ذلك سد هذه الفجوة وهذا ينطبق على الوحدة الاقتصادية، أي على المستوى الجزئي أو مجموع الوحدات الإقتصادية في

دولة معينة أي على المستوى الكلي، أما الكلمة الثانية تشير إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دوليا " (سالم رشدي سيد ،2015، ص11)

- يعرف التمويل الدولي بأنه: "عملية تمويل الإستثمارات الجديدة بالإعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية" (عبد القادر خليل ،2017، ص12)
- يعرف التمويل الدولي بأنه" توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب" (عمار عبد الهادي شلال، 2011، ص193)
- يعرف التمويل الدولي على أنه: "أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية، وهو نابع من رغبة الأفراد منشآت الأعمال لتحقيق أقصى عدد ممكن من الرفاهية " (ابو حماد،2011، ص36)
- يقصد بالتمويل الدولي" ذلك الجانب من العلاقات الإقتصادية الدولية المرتبط بتوفير رؤوس الاموال دوليا، إذ تشتمل هذه العلاقات الإقتصادية الدولية على جانبين رئيسيين:

جانب تجاري يتمثل في حركة السلع والخدمات بين الإقتصاديات العالمية، وجانب مالي يتمثل في حركة رؤوس الأموال سواء أكان ذلك لحاجيات تمويلية للتجارة الدولية أو الإستثمارات الخارجية أو لحاجيات التداول في الأسواق المالية" (بودخدخ كريم، 2016، ص8)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الدولي هو توفير رؤوس الأموال اللازمة من مصادر خارجية يتم تداولها بين الدول، وذلك لتلبية الحاجيات المختلفة سواء لتمويل التجارة الخارجية أو الإستثمارات أو غيرها.

1-3- أهمية التمويل الدولي

تختلف أهمية التمويل الدولي بإختلاف طبيعة تدفق رؤوس الأموال الدولية، وبحسب طبيعة الدولة فيما إذ كانت دول مضيفة أو دولة مصدرة للتمويل الدولي وعلى النحو التالي: (هيل عجمي جميل الجنابي، 2014، ص ص23-25)

أولا: أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الدول المضيفة

تكمن أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الدولة المضيفة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة معدل النمو الإقتصادي وسد الفجوة السلبية بين الإدخار والإستثمار؛
- الحفاظ على المستوى المعاشي: تساعد القروض الخارجية في إستيراد السلع الإستهلاكية الضرورية للحفاظ على مستوى معاشي مناسب للأفراد ،فإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فإن ذلك يؤدي

إلى فجوى سالبة في الصرف الأجنبي، يمكن تسويتها أما بالسحب من الإحتياطات الدولية لدى البنك المركزي، أو يلجا للحصول على القروض الأجنبية لتمويل السلع المستوردة؛

- زيادة الانتاج: يفترض معيار الكفاءة أن القروض الخارجية يجب أن تستخدم لتمويل الإستثمار بالدرجة الرئيسية وليس لتمويل الإستهلاك، مما يدعم الطاقة الإنتاجية للبلد وإذا نجح البلد في زيادة الإنتاج وزيادة حجم الصادرات فإن البلد سوف يتمكن في نهاية الأمر من سداد أعباء الديون الخارجية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وإذا نجح البلد في جذب التمويل الدولي على شكل إستثمار أجنبي مباشر فإن ذلك يسهم في زيادة الإنتاج والصادرات، بالإضافة إلى دور هذا الإستثمار في نقل التكنولوجيا المقدمة والخبرات الإدارية إلى البلد المضيف، وهو ما يدعم الكفاءة الإقتصادية ويزيد من الطاقة الإنتاجية ويساهم ذلك في تخفيض الواردات وتوفر فرص عمل جديدة.

ثانيا: أهمية التمويل الدولي للبلد المصدر للتمويل

هناك عدة أهداف للتمويل الدولي للبلد المصدر للتمويل نذكر منها ما يلي:

- زيادة الصادرات الوطنية، فمنح القروض من قبل البلد المصدر للبلد المستورد يشترط إنفاقه من قبل البلد المقترض على شراء السلع والخدمات من البلد المانح، وهذا يساهم في تصريف الفائض السلعي لديها وتشغيل شركاتها في أعمال النقل والتامين والوساطة و المقاولات، وتحميل المشروع الممول بالقروض تكاليف النقل والتامين وأجور مرتبات الخبراء والفنيين الذين ترسلهم الدول المانحة؛
- تحسين صورة الدول المانحة للتمويل على أساس أنها تهتم بمعالجة الفقر في العالم.

ثالثا :أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي

تكمن أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي بما يلي:

- توفير سيولة دولية كافية لتمويل الحجم المتزايد من تجارة السلع والخدمات وحركة الإستثمار الدوليين وأي قصور في المستوى المطلوب من السيولة يعني إنكماش في التجارة والإستثمار على المستوى الدولي، مما يسئ إلى معدل النمو والصادرات العالمية ويؤدي بالتالي إلى عدم إستقرار نظام النقد الدولي؛
- إن توفير عنصر كاف من السيولة الدولية وبعملات مختلفة كالدولار واليورو والجنيه يضمن إستقرار أسعار الصرف بين العملات الوطنية، من خلال توفير قدر كاف من السيولة الدولية للدفاع عن أسعار الصرف الثانية، حيث يدخل البنك المركزي بائعا أو مشتريا لعملته الوطنية مقابل العملة الأجنبية بهدف تحقيق الإستقرار في سعر العملة الوطنية ضمن حد معين.

1- 4- دوافع التمويل الدولي

تتعدد دوافع مانحي المساعدات من دوافع سياسية ودوافع إقتصادية ودوافع إعلامية، إضافة إلى دوافع الإنسانية ودوافع أخرى. (عائشة يوسف محمود البسيوني، 2014، ص32)

أولا: الدوافع السياسية

تنطلق عادة من المصالح الإستراتيجية والإهتمامات السياسية الخارجية للدول المانحة، وقد لخصت أهداف المساعدات الممنوحة لأسباب سياسية بهدفين: الأول هو تشجيع أنظمة الحكم على أن تبدا أو تواصل التوفيق بين سياساتها الخارجية وحاجات الدول المانحة ورغباتها، والثاني هو دعم أنظمة الحكم التي تعد صديقة وإبقاؤها في السلطة.

ثانيا: الدوافع الإقتصادية

تشكل الدول النامية أهمية إقتصادية أساسية للدول المتطورة، لأنها تمثل مصدر هام للأيدي العاملة والمواد الأولية ولتصريف السلع والإستثمارات، ومن الأهداف الإقتصادية ضمان أسعار سوق أعلى وضمان مبيعات للمزارعين في الدول المانحة، وتغلغل الشركات في الأسواق الداخلية للدول المتلقية للمساعدات، ضمن شروط تجارية تتعلق بفرض إلتزام على هذه الدول، بشراء جزء كبير من الإستيرادات من المواد الغذائية من الدول المانحة.

ثالثا: دوافع إعلامية

تتبع من الرغبة في تحسين الصورة أمام المجتمع الدولي، من خلال تقديم برامج مكافحة الفقر في العالم أو تقديم مساعدات في حالات الكوارث.

رابعا: دوافع إنسانية

الدوافع الإنسانية هي المساعدة التي تأخذ في إعتباراتها إنقاذ الأرواح التي تعرضت لكارثة ما، أو تخفيف معاناة المتضررين أثناء حالة الطوارئ وبعدها مباشرة وتكون بسبب كارثة طبيعية أو بيئية أو تكنولوجية أو غيرها، من شانها تعريض حياة الناس للخطر.

خامسا: أهداف أخرى للمساعدات

هي قد تكون بغرض تحقيق الأمن والإستقرار ودعم الحلفاء، حيث تمنع أي مساعدة عن الدول الحليفة للدول المعادية أو الرشاوي الدولية لشراء مواقف دول معينة، أو كسب تصويتها أو إستخدام قواعدها العسكرية ومجالها الجوي، ويتم من خلال مساعدات إقتصادية وعسكرية بالإضافة إلى الهدف المضمر خلفها جميعا

وهو إحداث التغيير الإجتماعي حتى يتم إعادة هيكلية الدول بالصورة التي تفضلها الجماعات النشطة في الدول المانحة.

2- مصادر التمويل الدولي ومؤسساته

نتناول في هذا الجزء أهم مصادر التمويل الدولي وكذا مؤسسات التمويل الدولي.

2-1- مصادر التمويل الدولي

تلجا الدول عادة نحو المصادر الخارجية عندما تعجز المصادر الداخلية للتمويل لمواجهة الطلب المحلي وتصنف المصادر الخارجية للتمويل الدولي إلى: (ماهر كنج شكري ومروان عوض،2004، ص ص41-44)

اولا: مصادر التمويل متعددة الجهات

تشكل المنظمات المالية الدولية مثل البنك المركزي وصندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية، مثل صندوق العربي لإنماء الإقتصادي والإجتماعي صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية، بنك الإستثمار الأوروبي وغيرها مصادر التمويل المتعدد، وتتميز هذه المصادر بكلفة تقارب جدا كلفة مصادر التمويل الحرة، إلا أن أهمية هذه المصادر تكمن في كونها غير قابلة للشطب أو إعادة الجدولة من جهة، وأيضا في كونها مؤشرا هاما لبقية مصادر التمويل الحرة على جدية الإدارة المالية في البلد المستفيد وقدرته على خدمة ديونه الخارجية، وغالبا ما تشترط مصادر التمويل الحرة أن يكون البلد طالب التمويل منها عظوا ملتزما من أعضاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثانيا: مصادر التمويل الثنائية

تعتبر الدول الكبرى دول مانحة للتمويل الثنائي الذي تستفيد منه الدول النامية، ويكمل هذا النوع من التمويل تغطية الفجوة التمويلية لدى الدول المستفيدة، ويعتمد بالدرجة الأولى على قرار سياسي لدى الدول المانحة يسترشد بتوصية المنظمات الدولية الفنية، يتميز هذا النوع من التمويل بطول أجاله إلى مدة تصل الى 25سنة وبأسعار فائدة متدنية قد تقل عن كثيرا عن أسعار فائدة الاسواق العالمية، والتي قد لا تتيح للدول النامية الإقتراض لأجال مماثلة، ويمنح التمويل الثنائي لتمويل مشاريع البنية التحتية وفي بعض الاحيان البنية الفوقية، وكذلك لدعم ميزان المدفوعات أو موازنة الدولة مباشرة.

ثالثا – التمويل التجاري الدولي

تلجا الدول والمؤسسات المالية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات، إلى تغطية احتياجاتها للتمويل من أسواق الدين الدولية، عن طريق إصدار السندات أو من خلال التجمعات المصرفية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل سواء كانت هذه الأسواق في الدول المصدرة للعملات العالمية الرئيسية أو في الأسواق العالمية الحرة.

هناك مصادر أخرى للتمويل الدولي نذكر منها ما يلي: (علي سعد محمد داود ،2011، ص ص127-132بتصرف)

أ- حصيلة الصادرات: تعد حصيلة الصادرات(المنظورة وغير المنظورة)المصدر الرئيسي للمواد المالية المتدفقة إلى الدولة، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق العام ويزداد معه الطلب على السلع والخدمات، مما يشكل حافز للمستثمرين على زيادة استثماراتهم، وبالتالي يتحقق إنتعاش الإقتصاد الوطني من خلال تولد الإنتاج والإستخدام والدخول.

ب- الإستثمارات الأجنبية: وهي إحدى مصادر التمويل التي تلجا إليها الدول النامية، وذلك لردم فجوة الموارد المحلية التي تعاني، منها وذلك لما تتمتع به هذه الاستثمارات من جانبين مهمين هما:

الجانب المالي: تعد هذه الإستثمارات بمثابة تدفقات مالية تنتقل من الدول الرأسمالية المتقدمة (دول الفائض)إلى الدول النامية (دول العجز) يمكن إستخدامها لتمويل الإستيرادات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية.

الجانب التنموي: أي هي وسيلة لإنتقال الموارد الإنتاجية المادية والتكنولوجية إلى الدول النامية، إضافة إلى الجوانب الثقافية للأعمال وقدرة الوصول إلى الأسواق الخارجية.

ج- المساعدات الأجنبية

وهي تدفقات من رؤوس الأموال تقدم بشروط مسيرة إلى الدول النامية وخاصة غير النفطية منها، التي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية، نظرا للمشاكل العديدة التي تواجهها، وهناك مصدرات للمساعدات الإنمائية الرسمية هما:

- ثنائية الجانب: وتتم بين حكومتين أو أجهزة تابعة لهما؛
- متعددة الأطراف: أي طريق المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

د- القروض الخارجية

تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية والقروض الخارجية، تتمثل إلتزامات خارجية على الدولة المستفيدة منها، وتتجسد هذه الإلتزامات بحتمية سدادها أو ما يسمى بخدمة الدين، والتي تضمن مدفوعات أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة ضمن أجال يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض.

2-2- أشكال التمويل الدولي

من بين أشكال التمويل الدولي، الإستثمار الأجنبي، والديون الخارجية، والمنح والمساعدات، وسنتناول كل عنصر على حدى.

أولا: الإستثمار الأجنبي

يعرف الإستثمار الأجنبي بأنه كل إستثمار يتم خارج موطنه، بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والمالية والسياسية، سواء كان الهدف مؤقت أو لأجل وينقسم إلى قسمين:

أ- الإستثمار الأجنبي غير المباشر: بالنسبة للإستثمار الأجنبي غير المباشر، لم يتبين أنه يوجد هناك إختلاف كبير حول هذا النوع من الإستثمارات النوعية، ويقصد به الإستثمار في المحفظة (الإستثمار المحافظي)أو الإستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة باسهم الحصص أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة، أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الإستثماري، كما أن هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذ قورن مع الإستثمار الأجنبي المباشر. (عمار زودة، 2008، ص30)

ب- الإستثمار الأجنبي المباشر: أصبحت ظاهرة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة عالمية، حيث تتنافس مختلف الدول النامية منها والمتقدمة، على جذب أعلى نسبة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد إشتدت هذه المنافسة خلال العقد الماضي (2000-2010) حيث زاد عدد الدول التي إتبعت سياسات إنفتاحيه تجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى إلى المبالغة أحيانا في تقديم الحوافز المالية والنقدية من أجل زيادة الحصة من هذه التدفقات، ولعبت العولمة الإقتصادية دورا مهما في هذه السياسة وفي هذا الصياغ نذكر ما يلي: (جوزي جميلة ، 2013، ص ص227-233 بتصرف)

ا- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الاجنبي لجزء من الإستثمار أو كله في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الإستثمار المشترك

وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار، هذا بالإضافة إلى قيامه بتحويل مواد أولية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدول المضيفة.

II- أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يصنف الإستثمار الأجنبي إلى:

- الإستثمار المشترك: وهو الإستثمار الذي يكون طرفاه دولتين أو أكثر (شخص معنوي) ولا تقتصر المشاركة على الحصة في راس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة وبراءات الإختراع.
- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: هو الإستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق لأصول إستثمارية، من طرف الأجانب في الدول المضيفة ضمن مشروعات إنتاجية أو تسويقية ويصنف الإستثمار الأجنبي كذلك إلى:

- إستثمار الباحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الإستثمارات إلى إستغلال الميزة النسبية للدول ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية؛
- البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع إلى تلبية المتطلبات الإستهلاكية في أسواق الدول المضيفة، ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة؛
- البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الإستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة؛
- البحث عن أصول إستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات عمليات تملك أو شراكة لخدمة اهدافها الإستراتيجية.

ثانيا: الديون الخارجية

من الضروري أن نحدد أولا ما المقصود بالديون الخارجية، وذلك لأن الأرقام الفعلية للمديونية المستحقة على الدول النامية تتجاوز بكثير ما تشير إليه البيانات الإحصائية، التي تنشرها المصادر المحلية أو الدولية عن الديون الخارجية لبلد ما أو مجموعة من البلدان.

ففي الكثير من الحالات يوجد إختلاف سببه يعود إلى إستبعاد بعض الديون، مثل ديون القطاع العسكري الديون قصيرة الأجل والديون الخاصة غير المضمونة من قبل الحكومات، بالإضافة إلى عدم نشر الإلتزامات المستحقة لصندوق النقد الدولي.(غازي عبد الرزاق النقاش، 2006، ص197)

أ- **تعريف الإقتراض الخارجي** :يعرف الدين الخارجي بأنه الدين الذي تبلغ مدة إستحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات.

ب- إستراتيجية الدين الخارجي: وصلت الإستراتيجية الدولية لمعالجة ما يزيد عن 1300مليار دولار من الديون المستحقة على الدول النامية، وهذا الرقم يشمل ديون أوروبا الشرقية إلى نقطة تحول في عامي 1988و1989 فانتقل التركيز من إعادة جدول الديون إلى تخفيض الديون، وخدمتها فالطلب والترجي بإعادة شراء الديون وتخفيض أسعار الفائدة ومبادلات الديون بديون جديدة مضمونة يتم الحصول عليها مقابل خصم، إستطاعت بعض الإتفاقيات على أساس مبادرات في هذا الميدان من مسؤولي بعض الدول وبالذات أمريكا لتخفيض الديون التجارية وخدمة الديون أن تخفض فعلا، ويتم الأن تطبيق أليات جديدة أقرت في قمة تورنتو الإقتصادية في حزيران يونيو 1988 لتخفيض الديون وإعادة جدولتها بالنسبة للديون الرسمية للدول النامية.

المنخفضة الدخل في 19بلد، وهي تشمل 8.5 مليار دولار من الديون الرسمية الثنائية وبرغم هذه الإستراتيجية الجديدة فما زالت أزمة الديون تلقي بضلالها على توقعات المستقبل بالنسبة لعدد كبير من46 دولة تثقلها أعباء الديون.

ج-المنح والمساعدات الرسمية: من التعريفات الهامة في هذا المجال تعرف لجنة المساعدات التنموية التابعة للأمم المتحدة حيث عرفت المساعدة الخارجية، بأنها التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها، والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية لهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة وفي حالة القرض فانه يجب أن تكون مالا يقل عن 25بالمئة من قيمة القرض عبارة عن منحة. (سالم رشدي سيد، 2015، ص ص105-112، بتصرف).

2-3- ميزان المدفوعات والتمويل الدولي

لما كانت العلاقات الإقتصادية بين الدول تشمل إلى جانب تبادل السلع والخدمات لحركات الأصول النقدية والمالية، فلابد أن تتعرف كل دولة على موقف علاقاتها الإقتصادية مع بقية دول العالم كذلك تقوم كل دولة بتسجيل معاملاتها الإقتصادية الدولية في سجل أو حساب يعرف بميزان المدفوعات. (موسى سعيد مطر وآخرون، 2008، ص ص15-19، بتصرف)

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الإقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة اجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة.

ثانيا: أقسام ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى:

أ- **الحساب الجاري:** ويشمل تجارة الدولة من السلع والخدمات بالإضافة إلى صافي التحويلات النقدية بدون مقابل، لذا فإن الحساب الجاري يساوي صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات، مضاف إليها صافي التحويلات بدون مقابل فإذا كانت واردات الدولة من السلع والخدمات أكبر من صادرات الدولة من السلع والخدمات، فإن هذا يؤدي إلى وجود عجز في الميزان التجاري أو ميزان السلع والخدمات.

إن وجود عجز في الميزان التجاري يشير إلى أن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية والعكس صحيح، فإذا كان هناك توازنا أو فائضا في الميزان التجاري، فإن هذا يشير إلى إعتماد الدولة على مواردها الذاتية.

ب- **الميزان الأساسي:** ويضم الحساب الجاري بالإضافة إلى تدفقات رأس المال طويلة الأجل.

ج- **ميزان حساب رأس المال:** ويشمل ممتلكات القطاع الخاص الأجنبي من الممتلكات والأصول المحلية، ناقصا ممتلكات القطاع الخاص المحلي من الأصول الأجنبية كما يشتمل حساب رأس المال على بند السهو والخطأ.

د- **ميزان التسويات الرسمية:** يتكون هذا الحساب من الفرق بين المتغير في ممتلكات القطاع الأجنبي الرسمي من الأصول المالية المحلية والتغيير في ممتلكات القطاع المحلي الرسمي من الأصول المالية الأجنبية.

ويمكن أن نستنتج أن ميزان التسويات يساوي الميزان الأساسي، مضافا إليه ميزان رأس المال.

ثالثا: إختلال ميزان المدفوعات

يمكن القول أن هناك خلل في ميزان المدفوعات، إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الإقتصادية، لأنه يؤدي إلي تجميد جزء من الدخل القومي، كما يمكن أن يكون هناك خلل في ميزان

المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب المدين أكبر من قيمة الجانب الدائن أي وجود عجز، فالعجز المستمر في الميزان المدفوعات يؤدي إلي تناقص إحتياطات الذهب والأرصدة النقدية.

إن إختلال ميزان المدفوعات يأخذ عدة أشكال قد يكون الإختلال مؤقت يدوم لفترة قصيرة أو دائم يستمر لفترة طويلة، توجد أسباب عديدة تؤدي إلي حدوث هذا الخلل من أهمها: (سبدات كريمة، ص ص 246-247)

- التعبير في الدخل النقدي، وقد يكون تغيرا تضخميا يؤدي إلي زيادة الدخل أو إنكماشيا يؤدي إلى نقص الدخل، تقلبات الدورات الإقتصادية (حالة الرخاء أو كساد)؛
- أسباب هيكلية وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلي قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة؛
- أسباب دورية وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الإقتصادية التي تصيب النظام الإقتصادي الرأسمالي؛
- معدل تدفق رؤوس الأموال؛
- تقلبات سعر الصرف؛
- الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية كالحروب، الكوارث الطبيعية تغيير أذواق المستهلكين.

رابعا: علاج الإختلال في ميزان المدفوعات

توجد العديد من الطرق التي يمكن من خلالها معالجة العجز في الميزان المدفوعات سوف نجملها بصرف النظر عن طبيعتها التقليدية أو الحديثة وهي كما يلي: (ناض قاسم القدرة، 2013، ص46)

أ- إذا كان العجز ناتج عن ضعف الصادرات فيكمن الحل بتشجيع الصادرات، من خلال تخفيض أسعار السلع المصدرة والتي تتمتع بمرونة في الطلب عليها، وذلك بتقليل تكاليف إنتاجها من خلال الضغط على العوائد الخاصة لعوامل إنتاجها، بالإضافة إلى إعفاء أو تقليل رسوم التصدير ومنح منتجي السلع المصدرة إعانات عند تخفيض أسعار إنتاجهم، وإذا لم تؤدي هذه الإجراءات إلى إزالة العجز لا بد من العمل علي تقييد الواردات، وذلك عن طريق زيادة الرسوم الجمركية.

ب- تقليل حجم العملة الوطنية المتداولة داخل الإقتصاد بغرض تخفيض الطلب على السلع والخدمات الاجنبية، إذا كانت علاقة الطلب إلى الدخل بالنسبة لهذه السلع المستوردة مرنة، مما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار المحلية، وبالتالي خفض الطلب على الواردات الأجنبية وزيادة الطلب على الصادرات.

ج-تخفيض سعر صرف العملة الوطنية ويتوقف نجاح هذا الإجراء على مرونة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، وكذلك كفاءة ومرونة الجهاز الإنتاجي المحلي إتجاه تغييرات الطلب الخارجي، وتحديد حجم وقيمة الواردات بمقدار ما حققته الصادرات، وذلك من خلال توجيه التجار بتحديد تحويلاتهم من مقبوضات التصدير، بغرض تمويل الواردات في حدود هذه المقبوضات وهذا الإجراء يتمشى مع الأنظمة الإشتراكية.

2-4- مؤسسات التمويل الدولي

هناك مجموعة من المؤسسات التي عنيت منذ نشأتها بقضايا التمويل والإندماج والتعاون المالي الدولي ومن أبرز هذه المؤسسات تلك التي أنشاتها إتفاقية بروتون وودز والمتمثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية.

أولا: صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدا.

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على إعتماد سياسات إقتصادية سليمة، كما أنه صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.(مفيدعبد اللاوي، 2007، ص132)

لقد حددت المادة الأولى من إتفاقية صندوق الدولي أهدافه الأصلية بوضوح وسوف نستعرض ذلك في النقاط التالية:(قريدة معمر، 2017، ص ص4-5)

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي؛
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية؛
- العمل على استقرار اسعار الصرف؛
- المساعدة على إقامة نظام المدفوعات متعددة الاطراف؛

من خلال هذه الأهداف المذكورة نستطيع أن نستوحي الأهمية التي كان يولها الصندوق لمراقبة سلامة النظام النقدي الدولي، وجعله كأولوية لمنطلق عمله بغية تسهيل حركة التجارة الخارجية الدولية، لكن مع تتابع التغيرات الإقتصادية التي مست النظام النقدي الدولي وجعله كأولوية لمنطلق عمله بغية تسهيل حركة التجارة الخارجية الدولية، لكن مع تتابع التغيرات الإقتصادية التي مست النظام النقدي الدولي أصبح للصندوق أدوار جديدة سوف نبرز أهمها:

- الوساطة عن طريق إشرافه على توجيه الفرائض وجذبها وإقراضها؛
- الإشراف والرقابة على تنفيذ وبرمجة سياسات للدول النامية؛
- تنامي دوره التنظيمي في إدارة أزمة المديونية العالمية.

من بين التسهيلات التي يقدمها الصندوق نذكر ما يلي: (شقيري نوري موسى واخرون، 2015، ص ص 225-226)

أ-التسهيلات الممتدة: وهذه التسهيلات تم إنشاؤها في العام 1974 وتسمح للأعضاء بالإقتراض أو السحب حتى 140 من حصصهم على مدار 3-4 سنوات وذلك للتغلب على الإختلال الهيكلي؛

ب-تسهيلات التعديل الهيكلي: وهذه التسهيلات تم إنشاؤها عام 1986 لتقديم الدعم وفقا لشروط ميسرة للدول النامية ذات الدخول المنخفضة، والتي تتعرض لأزمة مدفوعات دولية؛

وذلك من أجل مساعدتها في الأجل المتوسط من خلال برامج إصلاح هيكلي؛

ج-تسهيلات التعديل الهيكلي المحضة: وهذه التسهيلات تم إنشاؤها عام 1988 لمساندة أو تكملة تسهيلات التعديل الهيكلي؛

د-تسهيلات التمويل التعويضي والطوارئ: وهذه التسهيلات تم إنشاؤها في عام 1963، وذلك بغرض مساعدة الأعضاء على التغلب على العجز في ميزان المدفوعات، الناتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات من المواد الأولية، أو الزيادة المفاجئة في مدفوعات الواردات من الغذاء نتيجة لأي ظروف تخرج عن تحكم الدول الأعضاء؛

هـ-تسهيلات تمويل المخزون السلعي: تم إنشاء هذه التسهيلات في العام 1969 والتي تسمح للأعضاء بالإقتراض من الصندوق حتى 50 بالمئة من حجم الحصة للمساعدة في تمويل تكوين الإحتياطي الدولي من السلع ولقد توقف إستخدام هذه التسهيلات منذ عام 1984.

و- تسهيلات البترول : ولقد تم إنشاء هذه التسهيلات في عام 1974 ويمكن للأعضاء الحصول على قروض من الدول المصدرة للبترول بأسعار فائدة منخفضة نسبيا، ولقد أنشئت هذه التسهيلات بعد الإرتفاع الحاد في اسعار البترول في بداية السبعينيات من القرن العشرين الماضي، ولقد أستخدم لها 6.6 مليار دولار في عام 1991.

ز- تسهيلات التحول الإقتصادي: وقد تم إنشاء هذه التسهيلات في العام 1993 لتقديم الدعم المالي لروسيا ودول أوروبا الشرقية والتي عانت من صعوبات في موازين مدفوعاتها، نتيجة للتغير المفاجئ والعنيف في كل من هيكل المدفوعات والتجارة المصاحب لعملية التحول الإقتصادي إلى النظام الرأسمالي.

ثانيا: البنك الدولي

البنك الدولي هو المؤسسة المالية الثانية التي أنشأت وفقا لإتفاقية بروتون وودز، من أجل إعادة بناء إقتصاديات الدول التي تتم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية، وتظهر هذه المهمة من الإسم الرسمي لهذا البنك وهو البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبدأ يمارس نشاطه في يونيو 1946، وكان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينيات من أجل إعادة إعمار الدول الأوربية وبعد أن تمكنت الدول الأوربية من الوقوف على قدميها تحول البنك إلى مساندة الدول الفقيرة في العالم وأهمها الدول النامية ولقد حصلت الدول النامية منذ نهاية عقد الأربعينات على أكثر من 330مليار دولار. (ميراندا زغلول رزق، 2010، ص 190-192، بتصرف)

من أهداف البنك ما يلي:

* مساعدة الدول الأعضاء على التعمير والتنمية عن طريق القروض وتسهيل الإستثمار في المشروعات الأساسية؛

* تدعيم نشاط الإستثمار الأساسي سواء بتقديم الضمان اللازم أو الإقتراض، بشروط مسيرة لأغراض الإستثمار المنتج أما من موارد البنك الخاصة أو الإقتراض من الغير؛

* تنشيط وتنمية التجارة الدولية وحفظ توازن ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الإستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للأعضاء؛

* تقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض وفي تنفيذ برامج الإستثمار طويلة الاجل.

أما أهم مهام البنك الدولي ما يلي: (موسى سعيد مطر واخرون، 2008،ص ص169-170)

أ- **قروض البرامج:** وهذه القروض تمنح التمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الإستيراد أو تعتبر هذه القروض هي قروض طوارئ يتم تقديمها عند حدوث كوارث طبيعية أو أزمات إقتصادية وفي العادة تقدم هذه القروض بدون شروط.

ب- قروض المشروعات: وهذه القروض تمنح لتمويل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء وغيرها وتستحوذ هذه القروض على حصة كبيرة من قروض البنك الدولي ويشترط البنك الدولي عند منح هذه القروض على تحقيق المشروع لعائد على رأس المال لا يقل عن نسبة معينة، وكذلك يشترط على إدارة المشروع وتنفيذه بطريقة حسنة.

ج- قروض التكييف الهيكلي: وتمنح هذه القروض لتسوية الخلل في موازين مدفوعات الدول ولزيادة قدرتها على تسديد ديونها ويمنح هذا النوع من القروض بشروط مشددة تتضمن تصويب السياسات الإقتصادية الكلية بالإضافة إلى تصحيحات هيكلية في بنية الإقتصاد.

د- قروض التكييف القطاعي: تمنح هذه القروض لتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة وذلك لتصويب وتصحيح مسار هذه القطاع.

إن أهم مصادر أموال البنك الدولي نوردها في الآتي:

أ- الإكتتاب: وهي مجموع حصص الدول الأعضاء والتي تشكل رأسمال البنك؛

ب- التمويل المشترك: وهي مساهمات الهيئات والمنظمات المالية الدولية مثل البنك الأمريكي للتنمية وبنك التنمية الأسيوي وغيرها؛

ج- البنوك التجارية والمؤسسات المالية؛

د- مساهمات الحكومات المقترضة؛

ثالثا: مؤسسة التمويل الدولية

أنشات مؤسسة التمويل الدولية سنة 1956 ومهمتها المساعدة على تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية، عن طريق الإستثمار في مؤسسات القطاع الخاص القابلة للإستثمار، تقدم قروضا طويلة الأجل تتراوح مدتها ما بين 5-15 سنة وضمانات وخدمات الإدارة المخاطر وخدمات إستشارية للمتعاملين بها، كما تعمل هذه المؤسسة في تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الغرض ويبلغ عدد الدول الأعضاء في

المؤسسة 176 دولة عضوة، وتبلغ الحافظة المرتبطة بها 23.5 مليار دولار تشمل القروض الجماعية 14.3 مليار دولار لحسابها الخاص . (www.elbassair.net3/3/2018-4:11)

كما تتمثل أغراض المؤسسة في ما يلي:

أ- الإستثمار: تسعى المؤسسة للإستثمار بصفة أساسية في المشروعات الخاصة وأن كانت تشارك أيضا في المشروعات المختلطة، التي تكون الدولة مساهمة فيها جزء منها حيث تقوم المؤسسة بالإسهام في هذه المشروعات، وتقديم القروض لها دون إشتراط تقديم ضمانات حكومية بحيث تتولى تقديم المعونة المالية لإحتياجات كل مشروع بشروط مناسبة؛

ب- خدمات إدارة مخاطر سوق المال: تقدم المؤسسة خدمات إدارة مخاطر السوق المالية لشركات الأسواق الناشئة التي لا تتوفر عادة لديها الإمكانيات والأدوات اللازمة، وذلك بتقديم برامج تعليمية وتدريبية لعملائها في الدول النامية عن تقنيات إدارة المخاطر لرفع مستوى جدارتهم الإئتمانية وتنمية قدراتهم عن التحوط من مخاطر سوق المال؛

ج- المساعدات الفنية والإستشارية: تتوسع المؤسسة كل سنة في تقديم المساعدات الفنية والإستشارية بحيث إشتمل مجالها على المساعدات الفنية للقطاع المالي ولسوق المال والأعمال الإستشارية في البنية الأساسية وأعمال الخوصصة، وإعادة هيكلة الشركات ومرافق تنمية المشروعات وكذالك هيئة الخدمات الإستشارية.

3- عموميات حول التجارة الخارجية

سنتطرق لمفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وكذا الأسباب التي أدت الى قيامها.

3-1 مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف مختلفة للتجارة الخارجية نذكر منها:

- عرفت على أنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. (يوسف مسعداوي، 2010، ص12)
- عرفت على أنها أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي

تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (محمد احمد السريتي، 2009، ص8)

- تناولت العلاقات الإقتصادية الدولية التي تتم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، حيث تتمثل في الهجرة الدولية وحركات رؤوس الأموال. (شقيري موسى واخرون، 2012، ص9)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الدولية هي إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين دولتين أو أكثر تفصل بينهما حدود سياسية.

3-2 أهمية التجارة الخارجية

تختلف جميع دول العالم كل منها عن الأخرى فيما وهبه الله لها من مميزات، فإختلاف المناخ والطبيعة الجغرافية والتركيبة السكانية والتكوين الجيولوجي، جعل لكل منها ميزة من حيث المنتجات التي يمكن إنتاجها فيها؛

في حالة الإنغلاق سوف تتمكن كل دولة من إنتاج عدد محدود من المنتجات وستحرم شعوبها من بقية السلع، ولكن مع وجود التجارة الخارجية سوف تميل كل دولة إلى إنتاج السلع التي تتمتع بميزة في إنتاجها وبالتالي سوف تتخصص هذه الدولة في إنتاج هذه السلع، ومن ثم إستبدالها بسلع أخرى قد لا نستطيع إنتاجها محليا، مما أوجد عندنا التخصص الدولي. (نداء الصوص، 2008، ص10)

كذلك يمكن النظر إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال ما يلي: (فاطمة الزهراء بن زيدان، 2011، ص31)

أولا: تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية؛

ثانيا: التجارة الخارجية تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع إقتصادي سواء كان ناميا أو متقدما فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض.

ثالثا: التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية التي تلجا إليها الدول المختلفة من أجل رفع رصيدها من العملات الصعبة.

إن أهمية التجارة الخارجية يمكن أن يلمسها العون الإقتصادي سواء كان مستهلكا نهائيا أو وسيطا، وهذا لإرتباط الوثيق والكبير للنشاط الاقتصادي بالسوق الخارجية، والتي تعكس الترابط الوثيق بين إقتصاديات مختلف الدول، ولعل المستهلك يلمس ذلك حليا من خلال أمثلة بسيطة بما ينتج في الخارج ويستهلك محليا وقد لا تنتج السلعة في الخارج، ولكن يستورد مكوناتها بصورة كاملة أو جزئية، ثم يتم تصنيعها أو تجميعها محليا لتقدم للإستهلاك أيضا.

3-3 أسباب قيام التجارة الخارجية

هناك عدة أسباب لقيام التجارة الخارجية نذكر منها: (حسام داود، 2002، ص ص16،17)

أولا: عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.

ثانيا: تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة اخرى.

ثالثا: إختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى أخرى، مما ينتج عنه تفاوت الإستخدام الأمثل للوارد الإقتصادية حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل إرتفاع مستوى التكنولوجيا وعلى العكس من ذلك في حال إنخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية وعدم الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية.

رابعا: الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفير كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.

خامسا: السعي إلى زيادة الدخل القومي إعتمادا على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاه الإقتصادي.

سادسا: إختلاف الميول والأذواق، الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة لتحقيق اقصى منفعة ممكنة منها.

سابعا: الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا.

4-3 العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بعاملين أساسيين هما: (شلالي رشيد، 2010، ص ص22-23)

أولا: مستوى التنمية الاقتصادية

يلعب هذا العامل دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، إذا أن الجمود والتأخر الإقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية، عكس ما هو الحال عليه على إقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة إقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

ثانيا: أوضاع الإقتصاد المحلي والعالمي

فهذه الأوضاع تؤثر في الإقتصاد المحلي والعالمي، فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى سلاح خام ووسط، لذا تلجا الدول إلى التجارة الخارجية لإسترداد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الإستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدول من حيث إسترداد كميات من السلع ما ذات إستهلاك واسع.

أما عن الإقتصاد العالمي والدولي، فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شانه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضغط إستهلاكها من جهة أخرى.

4- أليات التمويل الدولي المعتمدة في الجزائر

يتم تمويل التجارة الدولية بالإعتماد على مجموعة من الآليات أهمها :

4- 1 أليات التمويل قصيرة الاجل

أولا: الإعتماد المستندي

تعريف الإعتماد المستندي :هو عقد يتم بمقتضاه بفتح المصرف إعتماد بناء على طلب عميله الآمر بفتح الإعتماد، في حدود مبلغ معين ولمدة معينة لصالح شخص أخر، المستفيد بضمان مستندات تمثل بضاعة مشحونة أو معدة للشحن، ويعتبر عقد الإعتماد المستندي مستقلا عن العقد الذي فتح بسببه، ويبقى المصرف أجنبيا عن هذا العقد(علود نجمة دامية، 2014، ص80).

أطراف الإعتماد المستندي

تمثل أطراف الإعتماد المستندي في ما يلي: (علود نجمة دامية، 2014، ص81- 82)

المستورد: وهو الطرف الذي يطلب من مصرفه فتح الإعتماد وفقا لشروط حددها في طلبه .

المصدر: هو الطرف الذي يفتح الإعتماد المستندي لصالحه بصفته المصدر للبضائع أو للخدمات، يحق له إستلام قيمة الإعتماد إذا ما نفذ الشرط المتفق عليها وقدم المستندات المطلوبة في الإعتماد، كما يسمى المستفيد لأنه هو الذي يستفيد من الضمان عن طريق التحصل على حقه من ثمن البضاعة كاملا.

البنك فاتح الإعتماد: هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الإعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب في حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الإعتماد ويرسله أما إلى المستفيد مباشرة في حالة الإعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد المستندي.

البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الإعتماد الوارد اليه من البنك المصدر، للإعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيد عملية الإعتماد المستندي، كما هو الغالب وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الإعتماد، فيصبح ملتزما بالإلتزام الذي إلتزم به البنك المصدر.

أ- أنواع الإعتماد المستندي

لإعتماد المستندي أنواع متعددة نذكر منها:(قسوري فهيمة، 2014، ص 27-29)

- الإعتماد المستندي القابل للإلغاء: يسمى أيضا إعتماد أن يلغيه أو يتحلل من دفع قيمته، أو حتى تعديله ساعة يشاء من تلقاء نفسه أو بناء على تعليمات العميل الآمر، بمعنى أنه يمكن لأي طرف من أطراف الإعتماد القيام بإلغاء أو تعديل شروطه في أي وقت وبدون موافقة مسبقة من بقية الأطراف الأخرى؛
- الإعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء: هذا النوع من الإعتماد يلتزم فيه البنك تجاه المستفيد (البائع) بصريح العبارة في خطاب الإعتماد الموجه إليه، بأن يدفع أو يقبل سحب كمبيالات مستنديه مسحوبة عليه من البائع، إذا أقدم هذا الأخير المستندات الممثلة للبضاعة وفقا لشروط عقد البيع الدولي.
- إعتماد مستندي قطعي غير مؤيد أو غير معزز: في هذا النوع من الإعتمادات المستندية يقوم البنك المراسل في بلد المستفيد بدور الوسيط بين البنك فاتح الإعتماد والمستفيد، لإبلاغ الأخير بشروط عقد الإعتماد المستندي المفتوح لصالحه، ويتعين على البنك فاتح الإعتماد أن يوضح

للبنك المراسل (المبلغ) دوره في التبليغ أو إخطار المستفيد دون تعزيزه، حتى ينحصر دور البنك المراسل في التبليغ أو الأخطار دون الإلتزام بالدفع، أو التداول للمستندات ليبقى التعهد بالدفع والقبول مرتبط بالبنك فاتح الإعتماد.

- إعتماد مستندي قطعي مؤيد أو معزز: يقوم البنك فاتح الإعتماد بتعيين بنك غالبا ما يكون في بلد المستفيد، يبلغه بفتح الإعتماد ويطلب تعزيزه لهذا الإعتماد، بمعنى تقديم ضمانات إضافية للمستفيد بأن يدفع له فور تقديم مستندات الشحن أو قبوله كمبيالة مرتبطة بهذه المستندات، أو الإلتزام بدفع قيمة لهذه الكمبيالات في مواعيد إستحقاقها وذلك بشرط الإلتزام الحرفي بشروط الإعتماد.

ب- سير عملية الإعتماد المستندي

هناك العديد من إجراءات العملية تتخذ فيما يتعلق بالتعامل بالإعتمادات المستندية يمكن تلخيصها فيما يلي:(عبد المطلب عبد الحميد، بدون سنة، ص264، 265)

- تنطلق إجراءات الإعتماد المستندي من الإتفاق بين البائع مصدر ومستورد، إذ يتفق البائع والمستورد على أن يكون تسديد قيمة البضاعة محل عقد البيع بواسطة إعتماد مستندي، ويبين هذا الإتفاق الذي ياتي في شكل شرط من عقد البيع طبيعة الإعتماد المستندي ونوعه ومدته والبنك الذي سيقوم بفتحه والمستندات التي يجب أن تسلم للبنك؛
- يقوم المستورد بطلب فتح الإعتماد لصالح البائع يقدمه إلى بنكه ويتضمن عادة هذا الطلب مجموعة من البيانات، ويرفق بطلب الإعتماد الفاتورة المبدئية المتعلقة ورخصة الإستيراد الصادرة من وزارة التجارة؛
- يقوم البنك بمراجعة المستندات المقدمة لفتح الإعتماد، وأي مستندات إضافية بالإضافة إلى التحقق من كفاية رصيد العميل أو وحدة الائتمان؛
- وبعد حصول الإتفاق بين المستورد وبنكه يقوم هذا الأخير بإرسال خطاب للبائع المستفيد من الإعتماد، ويمكن أن يرسل هذا الخطاب مباشرة للمستفيد أو عن طريق بنك ببلده، وعادة يكون بنك المستفيد وتعتبر هذه المستندات المحور الأساسي للإعتماد المستندي؛
- وعندما تتفق شروط الإعتماد المستندي مع العقد المبرم يقوم المستفيد بإتمام إجراءات الشحن البضاعة إلى المستورد، وإعداد المستندات السابق عرضها والتي تسلم للبنك لمراجعتها؛

- قد يطلب أحد الأطراف في الإعتماد إجراء بعض التعديلات في الإعتماد المستندي، مثل التعديل في مبلغ الإعتماد وكذلك تعديل مدة صلاحية الاعتماد، وبناء عليه لابد من ملئ طلب التعديل.

ثانيا: التحصيل المستندي

نتناول في هذا الجزء مفهوم التحصيل المستندي وأطرافه وعملية سيره(بوكونة نورة، 2012، ص152، 153)

مفهومه: هو العملية التي يطلب من خلالها المصدر أو البائع بعد إرسال البضاعة من بنكه وبعد تسليم المستفيد إليه، أو عدة مستندات متفق عليها مع زبونه المستورد مرفقة بورقة تجارية سفتجة أو الموجهة للمستورد مقابل الدفع أو القبول .

أ- أطراف التحصيل المستندي

هناك أربعة أطراف لابد أن تشارك في عملية التحصيل المستندي وهم:

- الآمر: هو الذي يقوم بجمع المستندات وإرسالها إلى بنكه والآمر بالتحصيل
- بنك البائع: هو الذي يستقبل المستندات المرسلة من طرف البائع ويرسلها للبنك المكلف بالتحصيل حسب الإجراءات المطلوب.
- المشتري: هو الطرف الذي تقدم له المستندات بعد عملية التمويل لأجل الدفع الفوري أو قبول الكمبيالة.
- المكلف بالتحصيل: هو المكلف بالقبول من طرف المستورد طبقا لآوامر بنك المصدر أو البائع.

ب- سير عملية التحصيل المستندي

لإتمام عملية التحصيل وبعد التأكد من الأطراف الملزمة، يتم التوقيع على العقد التجاري بين المشتري والبائع وهنا لابد أن تكون الموافقة على قيمة البضاعة المستندات الواجب تسليمها وآجال إستحقاقها، بعدها يدخل العقد حيز التنفيذ وذلك بإرسال البضاعة وما ينجم عنها من دفع مستحقات هذه الأخيرة للمورد، والذي يتم بواسطة التحصيل المستندي حسب ما إتفق عليه في العقد، ويمكن تلخيص سير هذه العملية في النقاط التالية:

- يقوم البائع بإرسال البضاعة وفق الشروط المتفق عليها مع تسليم المستندات لبنكه؛
- يسلم البائع المستندات إلى بنكه مرفقة بأمر التحصيل؛

- يرسل البنك المصدر المستندات إلى البنك المكلف بالتحصيل مرفقة بأمر التحصيل إلى المستورد؛
- البنك المكلف بالتحصيل يقدم المستندات للمستورد مع شروط سحب هذه المستندات؛
- الدفع والقبول من الطرفين.

ثالثا: عملية تحويل الفاتورة

تحويل الفاتورة هي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك، وبهذا فهي تحل محل المصدر في الدائنة، وتبعا لذلك فهي تتحمل كل الأخطاء الناجمة عن إحتمالات عدم التشديد، ولكن مقابل ذلك فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل إلى 4 بالمئة من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير، وعملية تحويل الفاتورة هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل، بإعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المتخصصة، التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول آجل التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر.:(طاهر لطرش، 2010، ص115، 116)

4-2 آليات التمويل متوسطة الاجل

تتمثل آليات تمويل متوسطة الأجل في:

أولا: الإئتمان الإيجاري وخصائصه

هو عبارة عن عملية إيجار لأصل من الأصول الإستثمارية، يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة مختصة بتأجير العتاد وفق رخصة قانونية من السلطات العمومية لمؤسسات إقتصادية، هي في حاجة إلى إستعمال هذا الأصل لأغراض إقتصادية، وتتم هذه الصفقة وفق عقد مبرم بين الطرفين تحدد فيه شروط الإيجار للأصل، ويتميز قرض الإيجار عن بقية القروض الإستثمارية الأخرى بعدة خصائص، تتمثل في أن المؤسسة المستأجرة غير مطالبة لتسديد المبلغ الكلي للإستثمار مرة واحدة، وإنما بدفع ثمن الكراء على أقساط تسمى ثمن الإيجار، وفي حالة تنازل صاحب الأصل عن ملكيته بعد إنتهاء مدة الإيجار، تأخذ الأقساط المدفوعة بعين الإعتبار من ثمن الأصل مع بقاء ملكية الأصل الممول بالقرض الإيجاري أثناء فترة العقد لصالح المؤسسة المؤجرة وليس إلى المؤسسة المستأجرة، مع إستفادة هذه الأخيرة من حق الإستعمال فقط، وتبعا لذلك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية، بينما تكون مساهمة المؤسسة المستأجرة إدارية

وإقتصادية، وعند نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات مع تجديد عقد الإيجار مرة ثانية وفق شروط جديدة وتستفيد بالتالي لفترة أخرى، وأما أن يتم التنازل عن الأصل وفق شروط يتفق عليها الطرفان مع الأخذ بعين الإعتبار الأقساط المدفوعة في عملية الكراء وكذا مدة إمتلاك الأصل، وأما أن يتم إنهاء العقد مع إرجاع الأصل إلى مالكه الأصلي.(عبد القادر بحيح، 2017، ص 287)

ثانيا: التمويل الجزافي

يمكن تعريف التمويل الجزافي على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن، وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، وبعبارة أخرى يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات.(طاهر لطرش، 2007، ص125)

4-3آليات التمويل طويلة الأجل

تتمثل في كلا من قرض المورد وقرض المشتري

أولا: قرض المشتري

يمثل هذا النوع من القروض الموجهة لتمويل الواردات من التجارة الخارجية، التقنية التي يقوم بوجبها بنك المصدر بإعطاء قرض للمستورد، وهذا عن طريق التوسط الذي يقوم به المصدر مع هذا الأخير بمنح هذا القرض لفترة زمنية لا تزيد عن 18 شهرا وبهذه الطريقة يتمكن المصدر من الحصول على مبلغ صفقة تصديره ودون تأخير.

إذن نستنتج أن قرض المشتري يرتبط بين أربعة أطراف، وهي المستورد والمصدر الذي يربط بينهما عقد تجاري يبين فيه طبيعة العملية مع شروط تنفيذها مع بنك المصدر، وبنك المستورد اللذين يعتبران طرفين أساسيين في الصفقة، أما العلاقة الثانية التي تنشأ من خلال هذا النوع من القروض فهي علاقة بين المستورد وبنك المصدر المانح للقرض، وفي أغلبية الأحيان تسمى هذه العلاقة بالعقد المالي، الذي من خلاله تظهر شروط التمويل للعملية، الذي لا يقوم الا بإثبات الرسمي للعقد الأول المبرم بين المصدر والمستورد، للتذكير فإن هذا النوع من القروض الموجهة للإستيراد لا ينشأ الا عندما يتعلق الأمر بالصفقات المالية الكبيرة، ومن جهة أخرى عندما يعجز المستورد عن تغطية كاملة لمبلغ الصفقة، لكن نشير إلى أن مثل هذه القروض تتطلب ضمانات قوية لغرض ضمان تسديد القرض الموجه إلى المستورد، أن أغلبية البنوك التي تمنح هذه

القروض تعتمد على الضمانات التي يقدمها المصدر مقابل القرض الذي يمنح إلى المستورد، وهذا الأخير يقدم ضمانات أخرى في نفس المستوى إلى المصدر، الذي لعب دور الوسيط بينه وبين البنك الممول للصفقة (عبد القادر بحيح، 2017، ص 234، 235)

ثانيا: قرض المورد

قرض المورد هو آلية أخرى من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط وطويل الاجل، وقرض المورد هو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد (قرض) يمنحها المصدر لفائدة المستورد، وبمعنى أخر عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد، يلجا إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضا لتمويل هذه الصادرات ولذلك يبدو قرض المورد على أنه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط (طاهر لطرش، 2007، ص 124، 125)

الخلاصة

من خلال تطرقنا في الجانب النظري لموضوع التمويل الدولي، يمكننا الحكم أن التمويل الدولي يشغل إهتمام واسع لدى الأوساط الدولية، بإعتباره من المواضيع الهامة بالنسبة للدول في ظل تطور النشاطات الإقتصادية، بإرتباطه بشكل وثيق بالحياة الإقتصادية والمالية لجميع دول العالم.

إذ يعتبر من القرارات الهامة والإستراتيجية لكل دولة سواء متطورة أو نامية، وبهذا يزداد الإهتمام بالتمويل على المستوى الدولي وذلك لمواكبة التعاون والتطور الدولي.

بعد تناولنا للموضوع من جانبه النظري سنحاول إسقاط ذلك على الجانب التطبيقي من أجل معرفة أهمية التمويل الدولي وتأثيره في تمويل التجارة الخارجية.

الجانب التطبيقي

دراسة ميدانية لعينة من مسيري مؤسسات اقتصادية ناشطة بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج

تمهيد

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى عموميات حول التمويل الدولي ومفهومه ونشاته ومصادره، بالإضافة إلى مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها بالنسبة للدول باعتبارها ركيزة أساسية في الإقتصاد وأساس التنمية الإقتصادية، ومن أجل معرفة أكثر عن تأثير التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية، إرتأينا إلى إختيار مؤسسة algal و Lafarge ومؤسسة condr لعينة من مجتمع الدراسة لمعرفة الأثر الذي يحدثه التمويل الدولي للتجارة الخارجية الجزائرية، وقصد الوصول إلى النتائج والأهداف المسطرة قمنا بتقسيم الفصل التطبيقي إلى جزئين يتناول الجزء الاول منهجية البحث واجراءات الدراسة الميدانية والجزء الثاني متعلق بعرض وتحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.

وسنتكلم عن النتائج المتوصل إليها إضافة إلى مناقشتها من أجل ربط نتائج الدراسة بالفرضيات ومقارنتها للتوصل إلى إستنتاجات الدراسة.

1- منهجية البحث وإجراءات الدراسة الميدانية

تتمحور الدراسة الميدانية على دراسة استقصائية حول "اثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية حيث استخدمنا استبيان (الملحق رقم1) الذي تم تقسيمه إلى محورين: الأول مدى مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية، والثاني مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية، وفقا للاستبيان المرفق بالملاحق، علما أننا تتبعنا إجابات المسيرين بالشرح والتوضيح قصد فك الغموض الذي قد ينتاب المسير أثناء الإجابة. بالإضافة إلى المحورين الرئيسيين اعتمدنا محورا للبيانات الشخصية المرتبطة بالمستجوبين شمل : الجنس، السن، المستوى التعليمي والخبرة.

1-1- مقياس متغيرات الدراسة

تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس درجة موافقة عينة من مسيري ثلاثة مؤسسات اقتصادية ناشطة بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج عن محتوى فقرات من الاستبيان، حيث يوجد أمام كل عبارة خمس خيارات بحيث يمثل الخيار الخامس (5) درجات، وهو أعلى درجة للموافقة مع مضمون العبارة ويليه الخيار الرابع (4) درجات، ثم الخيار الثالث (3) درجات، والخيار الثاني (2) درجتين، والخيار الأول (1) درجة واحدة ويمثل عدم الموافقة إطلاقاً مع مضمون العبارة، كما هو مبين في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): درجات مقياس ليكارت الخماسي

بدائل الإجابة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الطالبة تبعا لما سبق

1-2- معيار القياس أو مسطرة القياس

لتفسير تقديرات مسيري مؤسسات اقتصادية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، تم استخدام معيار القياس التالي:

- الفقرات والمحاور التي حققت متوسطات حسابية بين [1، 2.25[تعبر عن موافقة بدرجة **منخفضة** لمدى مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية.

– الفقرات والأبعاد التي حققت متوسطات حسابية [2.25، 3.75[تعبر عن موافقة بدرجة **متوسطة** لمدى مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية.

– الفقرات والأبعاد التي حققت متوسطات حسابية 3.75 فأكثر تعبر عن موافقة بدرجة **مرتفعة** لمدى مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية.

كما تم استخدام درجة معنوية (5%) فأقل للحكم على فرضيات الدراسة.

1-3- صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة والتي تمت عليها، تم عرض الاستبيان على 3 محكمين(الملحق2)، حيث أخذت بعين الاعتبار الملاحظات والتعديلات المناسبة بشأن الصياغة اللغوية واستبدال بعض العبارات بعبارات أخرى، حتى أصبح مجموع الفقرات النهائية 26 فقرة.

1-4- ثبات أداة الدراسة

يستخدم معامل Cronbach's Alpha لأنه أهم معامل لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة، حيث تتمتع بالثبات إذا كانت تقيس سمة محددة قياسا تتصف بالصدق والثبات والحد الأدنى لقيمة المعامل يجب أن يكون 0.60 وكلما ارتفعت هذه القيمة دل ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس.

الجدول رقم (2): معامل Cronbach Alpha لقياس ثبات أداة الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الاول	12	0.651
المحور الثاني	14	0.630
الاستبيان ككل	26	0.712

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيم معامل ألفا كرونباخ للثبات لمدى مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية من وجهة نظر عينة الدراسة، بالنسبة للمحور الأول هي: 0.651 و المحور الثاني هي

0.630 وهي قيم مقبولة، في حين كانت قيمة الاستبيان ككل 0.712 وهذا ما يؤكد تمتّع الاستبيان بدرجة مرتفعة من الثبات، أي تشير نتائج هذا الاختبار إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ملائمة من الثبات ما يتناسب مع هذا النوع من الدراسات.

1-5- المعالجة الإحصائية

لغرض المعالجة الإحصائية للبيانات المحصل عليها من الاستبيان، تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (اصدار 21)، كما تم إستخدام الأساليب التالية لمعالجة البيانات:

- اختبار الثبات: الذي إستخدم بهدف التأكد من مقدار الاتساق الداخلي لأداة القياس عن طريق احتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للأداة ككل.

- الأساليب الإحصائية الوصفية: إستخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة حيث تضمنت الأساليب الإحصائية: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الإنحدار ومعامل الإرتباط في المؤسسات محل الدراسة.

- اختبار one- way-Anova لاختبار الفروق في متوسطات إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيرات (السن، المستوى التعليمي، الخبرة).

1-6- صعوبات البحث

لا تخلو أي دراسة من عقبات، فحاولت الطالبة التغلب عليها قدر الإمكان أو على الأقل التقليص من آثارها على الدراسة بهدف التوصل إلى نتائج ذات دلالة، حيث واجهت الطالبة صعوبات منها: عدم إستجابة أفراد العينة مباشرة، وتأخر الكثيرين منهم بل وإمتنع البعض منهم عن الإجابة أحيانا، مما حدا بالطالبة للاتصال بهم أكثر من مرة، وإعادة توزيع استبيانات عليهم مرة أخرى بسبب ضياع الاستبيانات الموزعة سابقا.

1-7- مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث: يتمثل مجتمع الدراسة في مسيري لـ 3 مؤسسات إقتصادية ناشطة بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج (الملحق رقم3)

عينة البحث: اعتمدنا في تحديد حجم العينة على نظرية النهاية المركزية التي مفادها أنه " كلما زاد حجم العينة اقترب توزيع المعاينة للوسط الحسابي من التوزيع الطبيعي، بغض النظر عن توزيع المجتمع" (جورج كانافوس ودون ميلر،2004،ص 283) ، حيث أن هذه الطريقة تطبق على معظم المجتمعات تقريبا، و التي تعتبر أن العينة تكون كبيرة إذا كانت أكبر أو تساوي 30.

وفي هذا الإطار تم توزيع 84 استبيان وقد تم استرجاع80 استمارة من بينها 7 غير قابل للمعالجة والتحليل لعدم اكتمال ملئها، وبالتالي استقر العدد على 73 استبيان.

2- عرض وتحليل نتائج الإستبيان وإختبار الفرضيات

بعدما تطرقنا لمنهجية الدراسة المتبعة في الجانب الميداني قمنا بتحليل محاور الإستبيان، بغرض التأكد من صحة الفرضيات التي تجيب في مجموعها على الإشكالية الرئيسية للبحث.

2-1- وصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

سنحاول تحليل معطيات البيانات الشخصية للعينة المدروسة، وذلك من خلال عرض النسب المئوية والتكرارات لتوزيع مفردات العينة، وهذا وفقا للمتغيرات الموضوعة في هذا المحور والمتمثلة في الجنس، السن، المستوى التعليمي والخبرة.

2-1-1- تحليل خصائص العينة من حيث الجنس

تتكون عينة بحثنا من فئة الذكور والاناث، وكانت نتائج تفريغ الاستبيان مثلما هو موضح في الجدول رقم(3) و الشكل رقم(1) التاليين:

الجدول رقم(3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	**59**	**%80.8**
أنثى	**14**	**%19.2**
الإجمالي	**73**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

الشكل رقم (1) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

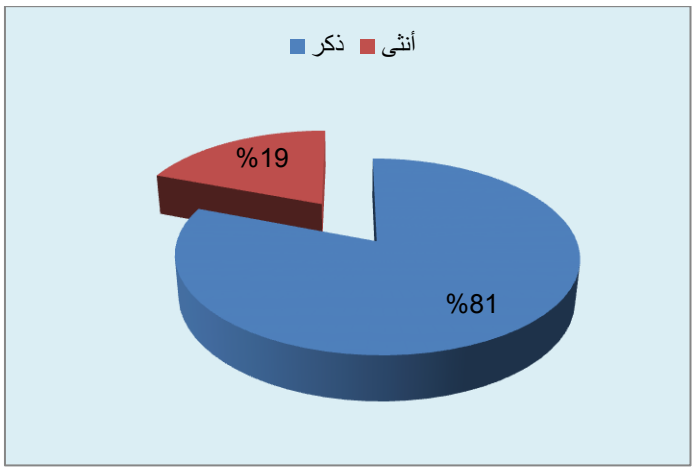

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 73 فردا، نلاحظ أن عدد الذكور قدر بـ 59 فرد بنسبة 80.8 %، في حين نلاحظ أن عدد الإناث قدر بـ 14 فرد ما نسبته 19.2% وهذا راجع لطبيعة مناصب العمل التي يفضلها الذكور عن الإناث.

2-1-2- تحليل خصائص العينة من حيث السن

إعتمدنا في تحليلنا لمتغير السن في المؤسسات محل الدراسة، على تقسيم السن إلى ثلاث فئات، الأولى هي أقل من 30 سنة، والثانية من 30 الى 50 سنة والثالثة هي من أكثر من 50 سنة كما هو موضح في الجدول رقم (4) و الشكل رقم(2) التاليين:

الجدول رقم (4): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	**21**	**%28.8**
من 30 الى 50 سنة	**44**	**%60.3**
أكثر من 50 سنة	**8**	**%11**
الإجمالي	**73**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

الشكل رقم (2): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

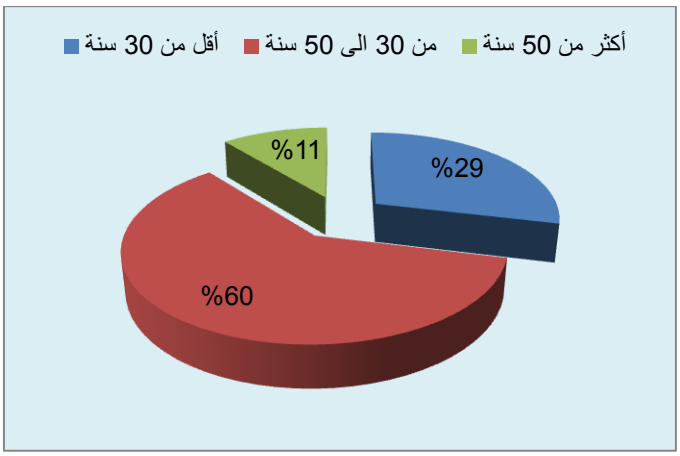

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم(4) والشكل رقم(2)، وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 73 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يقل سنهم عن 30 سنة قدر بـ 21 فرد بنسبة 28.8%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 30 إلى 50 سنة قدر بـ 44 فرد أي ما نسبته 60.3 % وهم أعلى نسبة، وأخيرا الأفراد الذين يفوق سنهم 50 سنة والمقدر عددهم بـ 08 أفراد بنسبة مئوية بلغت 11% ، وهذا راجع لتميزهم بالخبرة والاقدمية وسن التقاعد.

2-1-3- تحليل خصائص العينة من حيث المستوى التعليمي

يفترض أنه كلما كان المستوى التعليمي لأفراد المؤسسة مرتفع أي جامعي، كانت القدرة والقابلية على فهم موضوع البحث للإجابة على عبارات الاستبيان، لهذا الغرض وضعنا هذا المتغير للتأكد فيما بعد من تأثيره على خيارات مفردات العينة التي توزعت حسب الجدول رقم (5) و الشكل رقم(3) التاليين:

الجدول رقم (5): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
متوسط	**1**	**%1.4**
ثانوي	**17**	**%23.3**
جامعي	**55**	**%75.3**
الإجمالي	**73**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

الشكل رقم (3): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

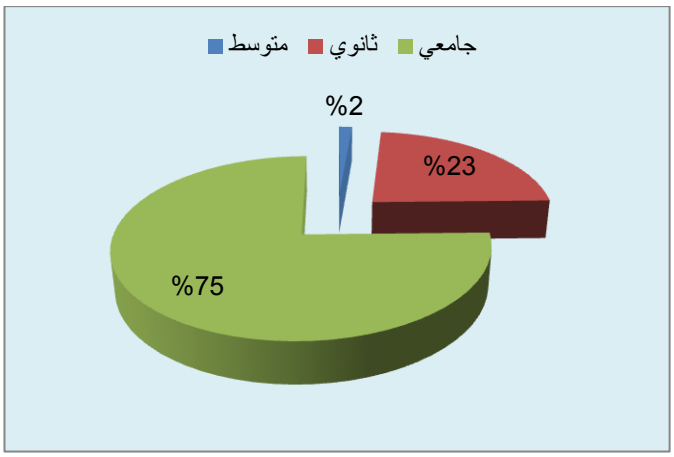

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (5)والشكل رقم (3)، وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 73 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المستوى التعليمي متوسط قدر بـ فرد واحد فقط بنسبة 1.4 %، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المستوى التعليمي ثانوي قدر بـ17 فرد أي ما نسبته 23.3 %، و أخيرا الأفراد ذوي المستوى التعليمي الجامعي والمقدر عددهم بـ55 فرد بنسبة بلغت 75.3 % وهي الفئة الأعلى نسبة، وهذا منطقي راجع لنوعية الوظائف المشغولة للمسيرين والتي تتطلب شهادات جامعية.

2-1-4- تحليل خصائص العينة من حيث الخبرة

اعتمدنا في تحليلنا لمتغير الخبرة المهنية في المؤسسات محل الدراسة، على تقسيم الخبرة إلى ثلاث فئات، الأولى هي التي تكون فيها خبرة المسيرين أقل من 5 سنوات، في حين الفئة الثانية محصورة ما بين 5 و 15 سنة، أما الفئة الثالثة فهي التي يتجاوز فيها المسيرين 15 سنة من الخبرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6) والشكل رقم (4) التاليين:

الجدول رقم (6): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	23	%31.5
من 5 الى 15 سنة	36	%49.3
أكثر من 15 سنة	14	%19.2
الإجمالي	73	%100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

الشكل رقم (4): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

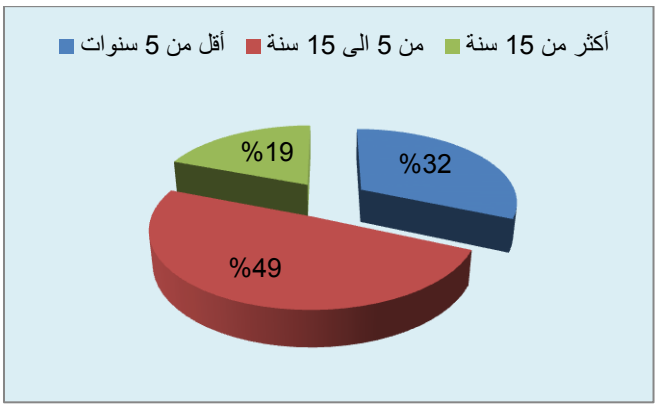

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم(6)والشكل رقم(4) وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 73 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم أقل من 5 سنوات قدر بـ 23 فرد بنسبة 31.5 %، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم تتراوح ما بين 5 إلى 15 سنة قدر بـ 36 فرد بنسبة 49.3 % وهم الأعلى نسبة، وأخيرا الافراد الذين تفوق مدة الخدمة لديهم 15 سنة و المقدر عددهم بـ14 فرد بنسبة 19.2%، وهذا راجع إلى سن التقاعد وايضا مدة المؤسسات.

2-2- إختبار فرضيات الدراسة

بعدما قمنا بتحليل محاور الإستبيان، سنحاول تحليل فرضيات الدراسة ومن ثم الإجابة عليها وقبل ذلك لابد من القيام باختبار التوزيع الطبيعي للتعرف على طبيعة التوزيع الإحتمالي لتحديد الإختبارات الإحصائية المناسبة.

2-2-1- إختبار التوزيع الطبيعي

من أجل تحديد طبيعة توزيع البيانات يتم إستخدام إختبار Kolmogorov-Smirnov في حالة عدد العينة أكبر من 50 أما إذا كانت أقل من 50 نستخدم إختبار Shapiro-wilk ، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 فإن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ومنه يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية في اختبار الفرضيات والعكس صحيح، أي إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05 فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ومنه يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية في اختبار الفرضيات، وسنكتفي باختبار لمتغرين فقط نظرا لتأثيرهما الكبير في هذه الدراسة من وجهة نظرنا وهما الجنس والخبرة.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لمتغير الجنس

يوضح الجدول رقم (7) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الجنس:

جدول رقم (7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لمتغير الجنس

	الجنس	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
			df	Sig.		df	Sig.
مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية	ذكر		59	.200*		59	.055
	أنثى		14	.200*		14	.153

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من الجدول رقم (7) نختار اختبار كولموغروف سميرنوف لفئة الذكور فنجد قيمته Sig =0.200 وهي أكبر من0.05 ومنه بيانات هذه الفئة تتبع التوزيع الطبيعي، أما لفئة الإناث نختار اختبار شبيرو ويلك فنجد قيمته Sig =0.153 وهي أكبر من0.05 ومنه بيانات هذه الفئة أيضا تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لمتغير السن

يوضح الجدول رقم (8) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمتغير السن:

جدول رقم (8): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لمتغير السن

	السن	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
			df	Sig.		df	Sig.
مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية	اقل من 30سنة		21	0.021		21	0.169
	من 30-50سنة		44	0.087		44	0.141
	اكثر من 50سنة		8	0.191		8	0.091

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من الجدول **رقم (8)** نختار لجميع الفئات اختبار شبيرو ويلك، فنجد:

– الفئة أقل من30 سنة، نجد قيمته 0.169= Sig وهي أكبر من0.05 ومنه بيانات هذه الفئة تتبع التوزيع الطبيعي

– الفئة من30 الى 50 سنة ، نجد قيمته 0.141= Sig وهي أكبر من0.05 ومنه بيانات هذه الفئة تتبع التوزيع الطبيعي.

– الفئة أكثر من 50 سنة، نجد قيمته 0.091= Sig وهي أكبر من0.05 ومنه بيانات هذه الفئة تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي

يوضح الجدول رقم (9) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمتغير المستوى التعليمي:

جدول رقم (9): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي

	المستوى	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
			df	Sig.		df	Sig.
مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية	متوسط		1	0.115.		1	0.114
	ثانوي		17	0.021		17	0.109
	جامعي		55	0.068		55	0.308

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من الجدول **رقم (9)** نختار إختبار شبيرو ويلك لفئات التالية:

– فئة مستوى المتوسط ، نجد قيمته 0.114= Sig وهي أكبر من0.05 ومنه بيانات هذه الفئة تتبع التوزيع الطبيعي

لفئة مستوى الثانوي، نجد قيمته 0.109= Sig وهي أكبر من0.05 ومنه بيانات هذه الفئة تتبع التوزيع الطبيعي.

– أما فئة المستوى الجامعي نختار اختبار كولموغروف سميرنوف فنجد قيمته 0.068= Sig وهي أكبر من0.05 ومنه بيانات هذه الفئة أيضا تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعا: اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لمتغير الخبرة

يوضح الجدول رقم (10) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الخبرة:

الجدول رقم (10): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لمتغير الخبرة

	الخبرة	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
			df	Sig.		df	Sig.
مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية	أقل من 5 سنوات		23	.200*		23	.911
	من 5 الى 15 سنة		36	.114		36	.123
	أكثر من 15 سنة		14	.062		14	.083

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من الجدول **رقم (10)** نختار لجميع الفئات اختبار شبيرو ويلك، فنجد:

– الفئة أقل من 5 سنوات، نجد قيمته 0.911= Sig وهي أكبر من0.05 ومنه بيانات هذه الفئة تتبع التوزيع الطبيعي.

– الفئة من 5 الى 15 سنة ، نجد قيمته 0.123= Sig وهي أكبر من0.05 ومنه بيانات هذه الفئة تتبع التوزيع الطبيعي.

– الفئة أكثر من 15 سنة، نجد قيمته 0.083= Sig وهي أكبر من0.05 ومنه بيانات هذه الفئة تتبع التوزيع الطبيعي.

خامسا: اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لمحاور الدراسة

يوضح الجدول رقم (11) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة:

جدول رقم (11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لمحاور الدراسة

المحاور	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistic	df	Sig.
المحور الأول	0.848	73	0.168
المحور الثاني	0.817	73	0.517

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من الجدول **رقم (11)** نختار اختبار كولموغروف سميرنوف للمحورين فنجد قيمة المحور الأول 0.168= Sig وهي أكبر من0.05 ومنه عبارات هذا المحور تتبع التوزيع الطبيعي، أما قيمة المحور الثاني 0.517= Sig وهي أكبر من0.05 ومنه عبارات هذا المحور أيضا تتبع التوزيع الطبيعي.

2-3- تحليل فرضيات الدراسة

فيما يلي سنتناول تحليل الفرضيات المتعلقة بالدراسة

2-3-1-الفرضية الأولى: يساهم التمويل الدولي بدرجة متوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية.

لمعرفة مدى مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية لابد من حساب كلا من المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة كما هي موضحة في الجدول .

جدول رقم(12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على محور مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
01	تقوم الدولة بالاعتماد على القروض او المنح الخارجية لتمويل الواردات.	2.8904	1.27543	10	متوسطة
02	لتمويل الاستيراد اللازم يعتمد على الاستثمارات الاجنبية.	2.5479	1.20233	12	متوسطة
03	يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات للتغلب على العجز في ميزان المدفوعات.	3.7945	.97124	6	مرتفعة
04	يهدف صندوق النقد الدولي الى تسيير التجارة الخارجية وتسهيل حركتها.	3.8219	.97671	5	مرتفعة
05	تفاقم المديونية الخارجية يؤدي الى تذبذب مستويات التجارة الخارجية.	4.3973	.75901	1	مرتفعة
06	تعلق الدولة اهمية كبيرة للتمويل الدولي في شكل استثمارات اجنبية مباشرة.	3.7397	1.00038	7	متوسطة
07	تكمن اهمية التمويل الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية في تمويل حركة التجارة الخارجية.	3.8493	.73920	4	مرتفعة
08	تحصل الجزائر على التمويل الدولي من مدخرات وأموال المؤسسين الشركاء من الخارج.	2.8219	.93307	11	متوسطة
09	تلجا المؤسسة للتمويل الدولي عن طريق الاقتراض او ادخال مساهمين.	3.2466	.99695	8	متوسطة
10	تلجا الجزائر للتمويل الدولي بسبب ضعف قدرتها على توفير التمويل من الموارد الذاتية.	3.0685	1.44654	9	متوسطة
11	الاستثمارات الاجنبية مصدر مهم تلجا اليه الدول النامية.	4.0548	.95584	2	مرتفعة
12	تلجا الجزائر الى التمويل الدولي في حالة وجود عجز مالي.	4.0274	.79883	3	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.522	0.421		متوسطة

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

الشكل رقم (5): يمثل المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية

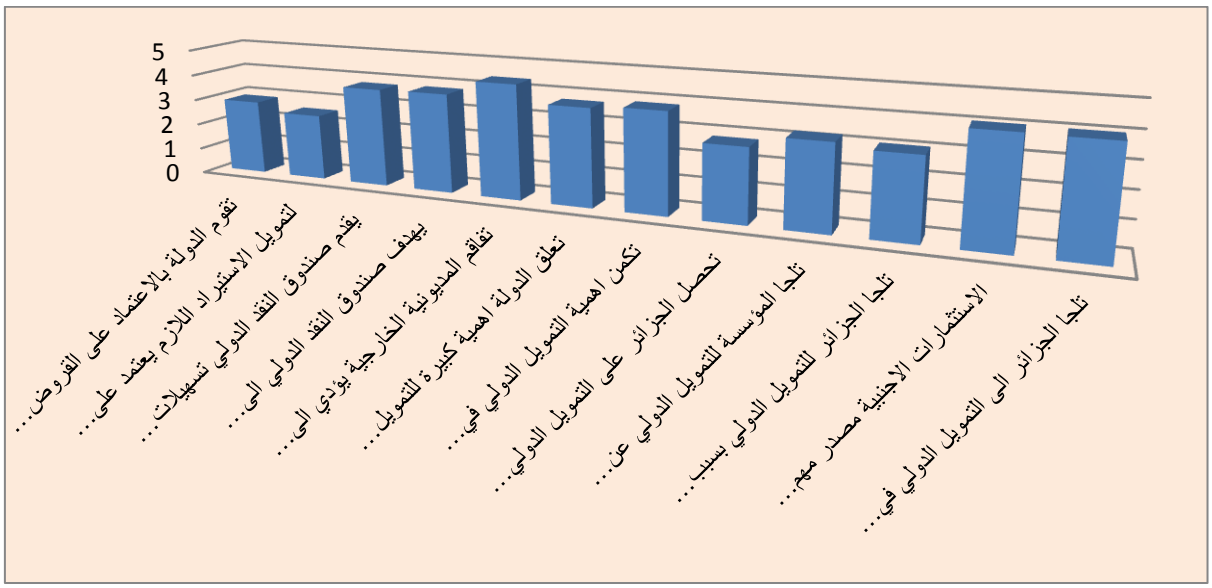

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (5) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (73) فرد على مدى مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية، جاءت حسب الترتيب التالي " **تفاقم المديونية الخارجية يؤدي إلى تذبذب مستويات التجارة الخارجية.**" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ 4.3973 وانحراف معياري قدر بـ 0.75901، تليها في المرتبة الثانية " **الإستثمارات الاجنبية مصدر مهم تلجا إليه الدول النامية** " بمتوسط حسابي قدر بـ 4.0548 وانحراف معياري 0.95584 أما المرتبة الثالثة فقد عادة لـ " **تلجا الجزائر الى التمويل الدولي في حالة وجود عجز مالي** " بمتوسط حسابي بلغ بـ 4.0274 وانحراف معياري قدر بـ 0.79883، في حين عادة المرتبة الرابعة لـ " **تكمن أهمية التمويل الدولي في العلاقات الإقتصادية الدولية في تمويل حركة التجارة الخارجية**" بمتوسط حسابي بلغ بـ 3.8493 وانحراف معياري 0.73920 وتليها في المرتبة الخامسة "**يهدف صندوق النقد الدولي إلى تسير التجارة الخارجية وتسهيل حركتها**" بمتوسط قدر بـ 3.8219 وانحراف معياري 0.97671 حيث عادت المرتبة السادسة إلى" **يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات للتغلب على العجز في ميزان المدفوعات**" بمتوسط حسابي" 3.7945وانحراف معياري 0.97124 وكل العبارات السابقة جاءت بدرجة مرتفعة، في حين جاءت العبارات التالية بدرجة متوسطة، المرتبة السابعة عادت إلى" **تعلق الدولة أهمية كبيرة للتمويل الدولي في شكل إستثمارات اجنبية مباشرة**" بمتوسط حسابي قدر بـ 3.7397 وانحراف

معياري قدر بـ 1.00038 تليها في المرتبة الثامنة" **تلجأ المؤسسة للتمويل الدولي عن طريق الاقتراض أو ادخال مساهمين**" بمتوسط حسابي قدر ب 3.2466 وانحراف معياري 0.99695 في حين عادت المرتبة التاسعة الى "**تلجا الجزائر للتمويل الدولي بسبب ضعف قدرتها على توفير التمويل من الموارد الذاتية** "بمتوسط حسابي قدر بـ 3.0685 وانحراف معياري 1.44654 تليها في المرتبة العاشرة عبارة" **تقوم الدولة بالاعتماد على القروض أو المنح الخارجية لتمويل الواردات**" بمتوسط حسابي قدر بـ 2.8904 وانحراف معياري قدر بـ1.27543 اما المرتبة الحادية عشر عادت الى "**تحصل الجزائر على التمويل الدولي من مدخرات واموال المؤسسين الشركاء من الخارج** "بمتوسط حسابي قدر بـ2.8219وانحراف معياري0.93307، أما المرتبة الاخيرة عادت الى "**لتمويل الاستيراد اللازم يعتمد على الاستثمارات الاجنبية**" بمتوسط حسابي قدر بـ 2.54 وانحراف معياري قدر بـ1.20233.

وعليه يتم **قبول الفرضية الأولى** التي تنص على أن: "يساهم التمويل الدولي بدرجة متوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية"، حيث تبين فعلا أن درجة المساهمة متوسطة، حيث قدر المتوسط بـ 3.522 من وجهة نظر مسيري المؤسسات محل الدراسة لمدى مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية.

2-3-2-الفرضية الثانية: التمويل الدولي له تأثير إيجابي في التجارة الخارجية الجزائرية

لمعرفة مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية، لابد من إيجاد معامل الإرتباط كما يوضحه الجدول رقم (13):

جدول رقم (13): قيمة معامل الإرتباط بين التمويل الدولي والتجارة الخارجية الجزائرية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	الخطأ المعياري للتقدير e_i
1	0.637	0.405	0.38111

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن قوة الإرتباط بين التمويل الدولي والتجارة الخارجية الجزائرية من وجهة نظر عينة الدراسة في المؤسسات محل الدراسة قوية، حيث قدرت قيمة معامل الإرتباط بـ 0.637 و هي قيمة دالة، مما يعني وجود علاقة طردية وقوية أي تأثير ايجابي، في حين كانت قيمة معامل التحديد 0.405

وهي قيمة تدل على أن التمويل الدولي يؤثر في التجارة الخارجية الجزائرية بنسبة 40.5%، وأن نموذج هذه العلاقة صالح للتنبؤ، ولتأكد من معنوية هذا النموذج نستخدم إختبار" ANOVA" تحليل التباين الأحادي من خلال الجدول رقم (14).

جدول رقم (14): إختبار " ANOVA" بين التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	2.438	1	2.438	16.785	.000
البواقي	10.312	71	0.145		
المجموع	12.750	72			

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (14) أعلاه أن قيمة مستوي الدلالة تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05، مما يدل على وجود قيم معنوية ودالة، وبالتالي يمكن إيجاد نموذج لمعادلة الإنحدار البسيط بين التمويل الدولي والتجارة الخارجية الجزائرية ومن الجدول رقم 14 يمكن إستخلاص هذه المعادلة.

جدول رقم (15): قيمة معالم الإنحدار بين التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية

النموذج		معامل الانحدار	t	مستوى المعنوية
1	الثابت α	1.686	3.742	0.000
	معامل المحور الثاني β	0.491	4.097	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

من الجدول **رقم (15)** يمكن إستخلاص نموذج لمعادلة الإنحدار الخطي البسيط بالشكل التالي :

$$Y_i = \alpha + \beta X_i$$

$$Y_i = 1.68 + 0.49X_i$$

نلاحظ من خلال الجدول أن معاملات النموذج المقدرة α، β معنوية، كما أن قيمة معامل الانحدار تساوي 0.491 و هي قيمة موجبة ومعنوية، حيث قدرت الإحصاءة t بـ 4.097، وهي أعلى من 2، مما يدل على أن معامل الإنحدار معنوي، وهو ما أثبتته قيمة المعنوية في الجدول والتي بلغت 0.000 (أقل من 0.05)، مما يعني وجود علاقة طردية معنوية بين التمويل الدولي والتجارة الخارجية الجزائرية، كما يوضح هذا

النموذج لمعادلة للانحدار الخطي البسيط أن التمويل الدولي يؤثر بنسبة 49.1 % في التجارة الخارجية الجزائرية وهي نسبة عالية ، وأن النسبة الباقية تعود لعوامل أخرى.

مما سبق نستنتج أن التمويل الدولي له تأثير ايجابي في التجارة الخارجية الجزائرية من وجهة نظر عينة الدراسة في المؤسسات محل الدراسة.

وعليه يتم **قبول الفرضية الثانية** التي تنص على أن: " التمويل الدولي له تأثير إيجابي في التجارة الخارجية الجزائرية"، حيث تبين أن التمويل الدولي يؤثر بنسبة 49.1 % في التجارة الخارجية الجزائرية.

2-3-3-الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية، ومنه فإن هذه الفرضية تتفرع إلى أربعة فرضيات وهي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الجنس.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير السن.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الخبرة.

اولا- الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الجنس.

سنعالج هذه الفرضية عن طريق جدول T كما يوضحه الجدول رقم (16).

جدول رقم (16) : اختبار T حسب متغير الجنس

المتغير	درجة الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
الجنس	71	0.76	0.444

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

يوضح الجدول رقم (16) أن مستوى الدلالة يقدر بـ sig=0.44 وهي اكبر من 0.05، مما يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الجنس.

ثانيا–الفرضية الفرعية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تاثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير السن.

سنعالج هذه الفرضية عن طريق جدول **ANOVA** كما يوضحه الجدول رقم(17)

الجدول رقم (17): نتائج اختبار " ANOVA" للفروقات تبعا للمتغير السن

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
السن	بين المجموعات	23.685	59	0.401	**1.740**	**0.136**
	داخل المجموعات	3000	13	0.231		
	المجموع	26.685	72			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

يتضح من الجدول رقم (17) ان مستوى الدلالة يقدر بـ sig=0.136 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير السن.

ثالثا–الفرضية الفرعية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

سنعالج هذه الفرضية عن طريق جدول **ANOVA** كما يوضحه الجدول رقم (18).

الجدول رقم (18): نتائج اختبار " ANOVA" للفروقات تبعا للمتغير المستوى التعليمي

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
المستوى التعليمي	بين المجموعات	12.555	59	0.213	**0.790**	**0.740**
	داخل المجموعات	3.500	13	0.269		
	المجموع	16.055	72			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

يتضح من الجدول رقم(18) ان مستوى الدلالة يقدر بـ sig=0.740 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

رابعا– الفرضية الفرعية الرابعة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الخبرة.

سنعالج هذه الفرضية عن طريق جدول **ANOVA** كما يوضحه الجدول رقم (19).

الجدول رقم (19): نتائج اختبار " ANOVA" للفروقات تبعا للمتغير الخبرة

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الخبرة	بين المجموعات	30.390	59	0.515	**1.217**	**0.364**
	داخل المجموعات	5.500	13	0.423		
	المجموع	35.890	72			

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS لبيانات الاستبيان

يتضح من الجدول رقم(19) ان مستوى الدلالة يقدر بـ sig =0.364 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى لمتغير الخبرة.

وعليه يتم **قبول الفرضية الثالثة** التي تنص على أن: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية" إذ تبين فعلا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية.

الخاتمـــة

الخاتمة

صاحب النمو المطرد في التجارة الخارجية، والذي نتج عن تحرير التبادل التجاري الدولي وإزالة المعيقات أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال، نمو موازي في العمليات المالية الدولية، إذ أنه لابد للدول والشركات من تسوية مدفوعاتها التجارية وتمويل استثماراتها المحلية والخارجية المتزايدة، ومن خلال دراستنا توصلنا للنتائج والاقتراحات التالية:

أولا: النتائج

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراستنا لموضوع التمويل الدولي وأثره على التجارة الخارجية نذكر منها:

- **صحة الفرضية الاولى التي تنص على أن:** يساهم التمويل الدولي بدرجة متوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية حيث تبين فعلا أن درجة المساهمة متوسطة، حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 3.522 حسب رأي المسيرين؛

- **صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن:** التمويل الدولي له تأثير ايجابي على التجارة الخارجية الجزائرية حيث تبين أن التمويل يؤثر بنسبة 49.1 بالمئة في التجارة الخارجية الجزائرية؛

- **صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية إذ تبين فعلا أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05

- يؤدي التمويل الدولي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي؛

- جذب التمويل الدولي على شكل استثمار أجنبي مباشر يؤدي إلى زيادة في الإنتاج والصادرات ؛

- إن الاستثمار الأجنبي يشمل جانب مالي يتمثل في حركة رؤوس الأموال لتلبية الحاجيات التمويلية للتجارة الدولية؛

- يلجا للتمويل الدولي في حالة وجود عجز مالي للدولة.

ثانيا: الاقتراحات

- ضرورة تشجيع وتطوير التجارة الخارجية الجزائرية؛
- ضرورة عدم الاعتماد على الديون الخارجية بشكل كبير لأنها تؤدي إلى تذبذب في مستويات التجارة الخارجية؛
- ضرورة إقامة روابط متينة بين الشركاء الأجانب؛
- ضرورة تشجيع المؤتمرات والندوات العلمية والأكاديمية حول موضوع التمويل الدولي، بحيث يتم تعزيز النقاش الفكري والتفاعل العلمي.

ثالثا: أفاق الدراسة

نقترح على الباحثين التوجه لدراسة هذا الموضوع من عدة جوانب مهمة أخرى، حيث تفتح أبوابا لأعمال مستقبلية تتمثل في:

- آليات تطوير التجارة الخارجية؛
- آليات التمويل الدولي وأثرها على التنمية الاقتصادية؛
- أثر التمويل الدولي على الاقتصاد الجزائري؛
- دور التمويل الدولي في القطاع الزراعي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :الكتب

1. جوزي جميلة (2013)**أسس الاقتصاد الدولي**، الجزائر، دار اسامة للطباعة والنشر.
2. حسام داود واخرون(2002)**اقتصاديات التجارة الخارجية**، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع
3. سالم رشدي سيد(2015)**ادارة التمويل الدولي اسسه ونظرياته**، الاردن، دار الراية للنشر والتوزيع.
4. شقيري نوري موسى واخرون (2015)**التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة .
5. عبد القادر خليل(2017)**الاقتصاد البنكي**(مدخل معاصر)بدون ذكر البلد، ديوان المطبوعات الجامعية.
6. علي سعد محمد داود(2011)**الادارة المالية الدولية**، مصر، دار التعليم الجامعي.
7. غازي عبد الرزاق النقاش(2002)**التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، الاردن، دار وائل للنشر.
8. فليح حسن خلف (2004)**التمويل الدولي**، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
9. ماهر كنج شكري ومروان عوض(2004)**المالية الدولية** (العملات الاجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، الاردن، معهد الدراسات المصرفية.
10. محمد احمد السريتي (2009)**التجارة الخارجية**، مصر، الدار الجامعية .
11. مفيد عبد اللاوي (2007)**محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، بدون ذكر بلد، مطبعة مزوار .
12. موسى سعيد مطر واخرون(2008)**التمويل الدولي**، عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع.
13. ميراندا زغلول رزق (2010)**التجارة الدولية**، بدون ذكر بلد، ودون دار نشر .
14. نداء محمد الصوص(2008)**التجارة الخارجية**، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر.
15. هيل عجمي الجنابي(2014)**التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية**، عمان، دار وائل للنشر.
16. يوسف مسعداوي (2010)**دراسات في التجارة الدولية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

ثانيا :" المقالات والدوريات العلمية

1. بسدات كريمة :**دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر** .
2. بوطالب لخضر (2015)**التمويل الخارجي لميزانية الجماعات الاقليمية واثارها في التنمية المحلية**
3. عبد الرزاق كبوط وعبد الرزاق بن زاوي(2006)**سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات** (اثر التمويل الدولي على الاقتصاديات النامية)
4. فاضل جويد عواد (2014)**طبيعة واتجاهات التمويل الدولي في البلدان النامية والاجراءات المقترحة لمعالجة مشكلاته**
5. فائق حسن جاسم :**دور التمويل الدولي في اداء الاقتصاد العراقي** .

ثالثا : الرسائل والمذكرات

1. شلالي رشيد(2011) **تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.
2. عائشة يوسف محمد البسيوني(2014)**اسهامات التمويل الدولي في تطوير قطاع الرعاية الصحية في وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة من وجهة نظر المدراء العاملين** فيها، مذكرة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين.
3. عمار زودة (2008)**محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر**، مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
4. فاطمة الزهراء بن زيدان (2012)**دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر .
5. قريدة معمر (2017)**اهمية اصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل اداء النظام المالي العالمي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
6. ناهض قاسم القدرة (2013)**اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني اسبابه وطرق علاجه**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
7. ناهض محمود ابو حماد(2011)**التمويل الدولي للمؤسسات الاهلية الفلسطينية واثره على التنمية السياسية في قطاع غزة**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الازهر، غزة ،فلسطين.

رابعا :المحاضرات

1. بودخدخ كريم (2016)**المالية الدولية**، جامعة محمد الصيق بن يحي، جيجل

خامسا : الانترنت

1. www .elbassair.net/03/03/2018/4 :11

قائمـــــة الملاحق

الملحق رقم (1)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة -

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وتسيير

قسم علوم تجارية

استبيان

تحية طيبة ...

في إطار انجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية الموسومة بـ **" أثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية-** من وجهة نظر عينة من مسيري مؤسسة ..."

نضع بين أيديكم هذه الاستمارة بهدف استكمال الدراسة في جانبها الميداني ،ولبلوغ أهدافها نأمل منكم تقديم يد المساعدة وذلك بالإجابة على بنودها خدمة منكم للبحث العلمي .

من إعداد الطالبة: **إشراف الدكتورة:**

شيماء شنوف **سامية خرخاش**

chaimachenouf81@gmail.com

ملاحظات :

- ضع علامة (x) في الخانة المناسبة.
- لا تترك فقرة دون إجابة .
- لا تضع أكثر من علامة في فقرة واحدة.
- ***شكرا مسبقا على تعاونكم.***

معلومات هذا الاستبيان سرية و لا تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة

أولا : البيانات الشخصية

المناسبة العبارة أمام(x)علامة وضع يرجى منكم

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: أقل من 30 سنة ☐ من 30-50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3- المستوى التعليمي: متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- **الخبرة** : أقل من5 سنوات ☐ من 5 -15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

ثانيا : عبارات الاستبيان

التي تمثل وجهة نظركم : العبارة أمام(x)وضع علامة يرجى منكم

المحور الأول : مدى مساهمة التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
01	تقوم الدولة بالاعتماد على القروض او المنح الخارجية لتمويل الواردات.					
02	لتمويل الاستيراد اللازم يعتمد على الاستثمارات الاجنبية .					
03	يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات للتغلب على العجز في ميزان المدفوعات.					
04	يهدف صندوق النقد الدولي الى تسيير التجارة الخارجية وتسهيل حركتها.					
05	تفاقم المديونية الخارجية يؤدي الى تذبذب مستويات التجارة الخارجية.					
06	تعلق الدولة اهمية كبيرة للتمويل الدولي في شكل استثمارات اجنبية مباشرة.					
07	تكمن اهمية التمويل الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية في تمويل حركة التجارة الخارجية.					

08	تحصل الجزائر على التمويل الدولي من مدخرات وأموال المؤسسين الشركاء من الخارج.					
09	تلجا المؤسسة للتمويل الدولي عن طريق الاقتراض او ادخال مساهمين.					
10	تلجا الجزائر للتمويل الدولي بسبب ضعف قدرتها على توفير التمويل من الموارد الذاتية.					
11	الاستثمارات الاجنبية مصدر مهم تلجا اليه الدول النامية.					
12	تلجا الجزائر الى التمويل الدولي في حالة وجود عجز مالي.					

المحور الثاني : مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية

الرقم	البنـــــــــــــــــود	موافق تماما	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
13	اقامة روابط مع الشركاء الاجانب يؤدي بالجزائر إلى رفع سلسلة القيمة في الصناعة.					
14	يشجع البنك الدولي الاستثمارات لتنشيط التجارة الخارجية الجزائرية.					
15	تقوم التجارة الدولية بتشجيع عمليات الاستثمار.					
16	تقوم الحكومة باستخدام حصيلة بيع السندات في اسواق المال الدولية لدفع فاتورة الواردات.					
17	يوفر التمويل الدولي تقنيات حديثة للمؤسسة المستخدمة له.					
18	يتم تمويل التجارة الخارجية باستخدام اليات التمويل الدولية					
19	تلجا الدول للتمويل الدولي لتغطية الفجوة التي تحدث للتجارة الدولية.					
20	تقوم الجزائر بجذب التمويل الدولي على شكل استثمار أجنبي مباشر.					
21	تعتبر حصيلة الصادرات مصدر مهم من مصادر					

	التمويل الدولي.					
22	تعتمد الجزائر على الديون الخارجية بشكل كبير في عملية التمويل.					
23	تعتبر تقنية الاعتماد المستندي اداة ضمان للصفقات الخارجية					
24	يعتبر الاعتماد المستندي اداة دفع وتمويل للتجارة الخارجية					
25	يقلل الاعتماد المستندي من مخاطر صرف العملة					
26	يعتبر الاعتماد المستندي اداة لتسهيل التبادل التجاري بين الدول					

نشكركم على حسن تعاونكم الباحثة

الملحق رقم (2)

قائمة الاساتذة المحكمين

الرقم	الاسم	الرتبة
1	سامية خرخاش	استاذة محاظرة أ
2	بدروني عيسى	استاذ محاظر أ
3	بلفيطح ريمة	استاذة مساعدة أ

الملحق رقم (3)

قائمة المؤسسات محل الدراسة

الرقم	اسم المؤسسة	الطبيعة	المقر
1	مؤسسة لافارج هولسيم lavarge	مختلطة	المسيلة
2	ألقال بليس + algal	مختلطة	المسيلة
3	مؤسسة كوندور condor	خاصة	برج بوعريريج

الملحق رقم (4)

مخرجات spss

Cronbach's Alpha	N of Items
.651	12

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.630	14

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.712	26

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	59	80.8	80.8	80.8
	أنثى	14	19.2	19.2	100.0
	Total	73	100.0	100.0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	21	28.8	28.8	28.8
	من 30 الى 50 سنة	44	60.3	60.3	89.0
	أكثر من 50 سنة	8	11.0	11.0	100.0
	Total	73	100.0	100.0	

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متوسط	1	1.4	1.4	1.4
	ثانوي	17	23.3	23.3	24.7
	جامعي	55	75.3	75.3	100.0
	Total	73	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	23	31.5	31.5	31.5
	من 5 الى 15 سنة	36	49.3	49.3	80.8
	أكثر من 15 سنة	14	19.2	19.2	100.0
	Total	73	100.0	100.0	

Tests of Normality

	الجنس	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
			df	Sig.		df	Sig.
مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية	ذكر		59	.200*		59	.055
	أنثى		14	.200*		14	.153

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Tests of Normality

	السن	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
			df	Sig.		df	Sig.
مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية	أقل من30 سنة		21	0.021		21	0.169
	من30 الى 50 سنة		44	0.087		44	0.141
	أكثر من 50 سنة		8	0.191		8	0.091

Tests of Normality

	المستوى التعليمي	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
			df	Sig.		df	Sig.
مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية	متوسط		1	0.115		1	0.114
	ثانوي		17	0.021		17	0.109
	جامعي		55	0.068		55	0.308

Tests of Normality

	الخبرة	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
			df	Sig.		df	Sig.
مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية	أقل من 5 سنوات		23	.200*		23	.911
	من 5 الى 15 سنة		36	.114		36	.123
	أكثر من 15 سنة		14	.062		14	.083

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		AXE1	AXE2
N		73	73
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,5217	3,7378
	Std. Deviation	,42082	,37458
Most Extreme Differences	Absolute	,099	,096
	Positive	,099	,071
	Negative	-,080	-,096
Kolmogorov-Smirnov Z		,848	,817
Asymp. Sig. (2-tailed)		,468	,517

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Q1	73	2,89	1,275
Q2	73	2,55	1,202
Q3	73	3,79	,971
Q4	73	3,82	,977
Q5	73	4,40	,759
Q6	73	3,74	1,000
Q7	73	3,85	,739
Q8	73	2,82	,933
Q9	73	3,25	,997
Q10	73	3,07	1,447
Q11	73	4,05	,956
Q12	73	4,03	,799
Valid N (listwise)	73		

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Stod . Error of the Estimate
1	0,637	0,405	1,80	0,38111

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,438	1	2,438	16,785	,000[a]
	Residual	10,312	71	,145		
	Total	12,750	72			

a. Predictors: (Constant), AXE2

b. Dependent Variable: AXE1

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية الجزائرية	Equal variances assumed	3.961	.055	.769	71	.444	1.20218	1.56346	-1.91527-	4.31962
	Equal variances not assumed			.570	15.333	.577	1.20218	2.10966	-3.28596-	5.69032

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
age	Between Groups	23,685	59	,401	1,740	,136
	Within Groups	3,000	13	,231		
	Total	26,685	72			
niveau	Between Groups	12,555	59	,213	,790	,740
	Within Groups	3,500	13	,269		
	Total	16,055	72			
experience	Between Groups	30,390	59	,515	1,217	,364
	Within Groups	5,500	13	,423		
	Total	35,890	72			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,686	,450		3,742	,000
	AXE2	,491	,120	,437	4,097	,000

a. Dependent Variable: AXE1

تم بحمد الله

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم تصميم استبيان وزع على عينة عشوائية، بلغت 73 مسير لمجموعة من مؤسسات ناشطة بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، حيث تم معالجتها ببرنامج spss؛ ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها هي: أن التمويل الدولي يساهم في التجارة الخارجية الجزائرية بدرجة متوسطة، وكذلك أن التمويل الدولي يؤثر بشكل إيجابي على التجارة الخارجية الجزائرية، وأما أهم الاقتراحات فتوصلنا إلى:

ضرورة تطوير وتشجيع التجارة الخارجية وخاصة مجال التصدير، والتقليل من حجم الديون الخارجية،

وكذا تعزيز الشراكات مع الدول.

الكلمات المفتاحية: التمويل الدولي، التجارة الخارجية، مؤسسات التمويل الدولية.

Résumé:

L’objet de cette étude est connaître de l'impact de la finance internationale sur le commerce extérieur Algérien, et pour atteindre cet objectif, un questionnaire été établie est distribué à un échantillon aléatoire, de73 gestionnaires de groupe d’entrepris activant dans les wilayas "M'sila et Bordj Bou Arreridj, nous vans traite les données par un program spss , les résultats importants obtenus sont : Que la finance internationale influe contribuée au commerce extérieur Algérien à un degré moyen, et que la finance internationale positivement sur commerce extérieur , Algérien nous suggérons

La nécessité de développer et d'encourager le commerce extérieur, en particulier le domaine de l'exportation, et réduire la dette extérieure،
Ainsi que la partenariats aves les différents pays .

Mots-clés: Finance internationale, commerce extérieur, institutions financières internationales.